الأمم المتحدة

A/59/PV.13

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٣**
الثلاثاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

خطاب فخامة السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطُحب السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أكاييف (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم بحرارة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الهام، منصب رئيس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة وأن أتمنى لكم النجاح في هذه المهمة الصعبة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفكم السيد جوليان هنت.

في أوقاتنا العصيبة هذه، تضع البشرية أعز آمالها في الأمم المتحدة. هنا ومن على منصة الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن ارتياحنا العميق للعزيمة التي باشرت بها الدورة الحالية للأمم المتحدة أعمالها والتي بدأتها بسياسة البحث عن حلول جذرية للمشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي الآن.

بعد ١١ أيلول/سبتمبر أعطيت الأولوية القصوى دون شك لمكافحة الإرهاب الدولي، الذي اكتسب الآن طبيعة الحرب المباشرة. إنه تحدٍ شرير للبشرية. ونحن نحزن بصدق لضحايا الأعمال الإرهابية الأبرياء، أينما تقع تلك الأعمال. إن أي ضحية تستدعي التعاطف، ولكن مذبحة الأطفال في بيسلان شر مروع بالفعل. وقد حان وقت محاسبة الإرهابيين على أعمالهم الإجرامية.

يجب مواجهة الإرهاب الدولي بجبهة موحدة لمكافحة الإرهاب في جميع القارات والمناطق والبلدان وهنا أرى مفتاح النصر.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-52425 (A)
0452425

لقد حدد الأمين العام كوفي عنان طريقة عمل هذه الدورة في بيانه. وهو بحصافته المعهودة، ركز على أن أعلى القيم هي سيادة القانون في الشؤون الخارجية والداخلية. وقد كان الاهتمام الحقيقي بتنظيم العمل الجماعي للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة الفكرة الرئيسية في البيانات التي أدلى بها من هذا المنبر الرئيس جورج بوش ورؤساء عدة دول ووزير خارجية روسيا سيرجي لافروف وممثلون آخرون رفيعو المستوى. وكانت تلك البيانات دليلا على الثقة المتنامية في منظمتنا وأعتقد أنها كانت الرد الذي طال انتظاره على مَن يبدون لنا السوء ويبذرون بذور الشكوك فيما يتعلق بقدرة الأمم المتحدة على حل مشاكل اليوم الملحة.

ومن السمات الخاصة لمحفلنا اليوم أنه بالإضافة إلى الأهداف الأخرى العظيمة الأهمية، يجب أن يكون مرحلة إعداد للدورة الستين للجمعية العامة. ويحق للمجتمع الدولي أن يتوقع من دورة العام المقبل أن تثبت أنها حدث تاريخي وأن تضع معايير مرجعية لأنشطة الأمم المتحدة. وإذ أشير إلى المُثل العليا التي أيدها مؤسسو الأمم المتحدة، وعلى أساس المتطلبات الحالية، أود أن أقترح أن يطلق على الدورة التذكارية اسم قمة السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ أنتقل الآن إلى دور الأمم المتحدة في حياة بلدي، أود أن أنقل إلى المنظمة وإلى وكالاتها المتخصصة خالص امتناننا على دعمها للجهود الوطنية في جميع مجالات بناء الدولة. وسيتذكر شعبي إلى الأبد القرار الذي اتخذ في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة تأييدا للذكرى ٢٢٠٠ لنشأة دولة قيرغيزستان.

من القواعد المسلَّم بها في سياسة قيرغيزستان الخارجية أن البلدان الصغيرة يجب أن يكون لها أصدقاء كبار. وبالنسبة لنا ظلت الأمم المتحدة دائما هذا الصديق المخلص الذي يصمد لجميع الاختبارات. وذلك أمر ملائم تماما لتطور جمهوريتنا على مسارها صوب الديمقراطية. ومن المعروف جيداً أن العملية الانتخابية هي الاختبار الأساسي لمستوى الديمقراطية المتحقق في أي بلد بعينه. وهذا العام، وبالمساعدة المباشرة من الأمين العام كوفي عنان، أدخل تنفيذ مشروع الأمم المتحدة في قيرغيزستان تحسينات على النظام الانتخابي الوطني لضمان استيفائه للمعايير العالمية. وذلك يتسم بأهمية خاصة نظرا للحملة الانتخابية التي تبدأ الآن لأجهزة السلطة على كل مستوى في الجمهورية. وفي ذلك السياق، فإن اقتراح رئيس الولايات المتحدة جورج بوش تكوين صندوق للديمقراطية في إطار الأمم المتحدة اقتراح جيد فعلا. ومن شأن هذا الصندوق أن يعزز بقدر كبير إمكانيات الأمم المتحدة في ذلك المجال.

وأود الآن أن أتناول مشكلة أخرى. قبل عامين، عقد تحت رعاية الأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي المعني بالجبال في عاصمتنا بيشكيك. وفي ذلك السياق أيضا نحن ممتنون أشد الامتنان للمساعدة المقدمة من الأمين العام. وفي مؤتمر القمة ذلك صيغ برنامج بيشكيك العالمي للجبال، وحدد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة في البلدان الجبلية. وقد قدمت تلك الوثيقة المهمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

وفي هذه الدورة أود أيضا أن أسترعي اهتمام المجتمع الدولي لاحتياجات أقل البلدان الجبلية نموا. وقد حان الوقت لكي نقترح، بالنيابة عن البلدان المعنية، اعتماد قرار خاص في هذه الدورة يوصي بإلغاء الديون الأجنبية للبلدان الجبلية الأقل نموا. ومن شأن ذلك أن يكون حافزا قويا لتنميتها الشاملة وللتغلب على الفقر والتلاؤم تماما مع الأهداف المحددة في إعلان الألفية. وسيقدم وفد جمهورية قيرغيزستان ووفود أخرى مشروع قرار بشأن هذا الموضوع للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالنظر في الآفاق المستقبلية، أعتقد أن قرارات مؤتمر قمة الألفية تعبر أحسن تعبير عن مصالح كل مجموعات البلدان. ومما يثلج صدري أنه يجري التخطيط الآن ليكون التحليل الشامل والدقيق لنتائج خمس سنوات من تنفيذ إعلان الألفية عنصرا أساسيا في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة. وأنا أعتبر أن الحرب ضد الفقر ذات أهمية كبيرة في ذلك السياق. والربط بين الفقر والإرهاب الدولي أمر لا يمكن التشكيك فيه. وتلك الظواهر مترابطة ترابطا عضويا. وما لم نتغلب على الفقر واليأس الشامل وما يترتب عليه من شعور بانعدام الحيلة، وخاصة فيما بين الشباب، قد تذهب آمالنا في القضاء على الإرهاب الدولي سدى.

وفي سعينا للقضاء على الفقر تعتمد قيرغيزستان في المقام الأول على إمكانياتها الخاصة. ونحن ممتنون أشد الامتنان في ذلك الصدد للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المعبَّر عنها، ضمن جملة أمور، في توافق آراء مونتيري. وفي ذلك الصدد، نأمل في الحصول على مساعدة إضافية عن طريق حساب الأمم المتحدة لتحدي الألفية. وبوجه عام، يمكن تعزيز المساعدة المقدمة لتنمية البلدان الفقيرة بقدر كبير، وأعتقد أن هذه المشكلة ستعرض على النحو الملائم في عمل الدورة الحالية والدورات المقبلة للجمعية العامة.

في موضع سابق من هذا البيان ربطت بين القضاء على الفقر ومكافحة الإرهاب الدولي. ولكن في إطار سلسلة التدابير المترابطة، تتسم سياسة القضاء على الإرهاب الدولي من خلال التطبيق الحاسم للقوة الجماعية بأهمية فريدة. وفي إطار التحالف المناهض للإرهاب الذي يعمل حاليا تحت رعاية الأمم المتحدة، تقدم قيرغيزستان إسهاما مهما في القضاء على بؤر الإرهاب الساخنة ذات النشاط في أفغانستان. وأنا مقتنع بأن الانتخابات التي ستُجرى في شهر تشرين الأول/أكتوبر في ذلك البلد ستكون عاملا مهما جدا في إعادة تنظيمه بشكل ديمقراطي وسيكون لها تأثير إيجابي على الحالة في المنطقة بأسرها.

وقد سمحت قيرغيزستان، من أجل تعزيز إسهامها في الحرب التي يشنها المجتمع الدولي على الإرهاب الدولي، بنشر قوات مسلحة روسية وأمريكية على أراضيها – وأشدد على أن ذلك في إطار معايير محدودة. ونحن مقتنعون بأننا إذ نفعل ذلك إنما نعزز تفاعل هاتين الدولتين الكبريين في الحرب التي نشنها اليوم على عدو مشترك. وستستمر أرضنا في قيرغيزستان مكاناً لتعاون الدولتين الكبريين ولتجميع جهودهما بدلا من المنافسة بينهما.

ونحن نؤيد العمل الدولي الرامي إلى القضاء على تهديد الإرهاب في العراق. وقد أصبح ذلك عائقا رئيسيا لإقامة الديمقراطية ولكفالة السلام في ذلك البلد. ونحن نعلم من تجربتنا الذاتية أن هذا مسار طويل وشائك، ولكنه مسار يتعين على العراق أن يتخذه. ويجب أن يكون أساس أعمال المجتمع الدولي المبدأ القائم على أننا، بمساعدتنا لأفغانستان والعراق في القضاء على الإرهاب وترسيخ السلام وبناء الديمقراطية، إنما نساعد أنفسنا.

وأنا أعتقد أن ثمة ضرورة هنا لإماطة اللثام عن أي محاولة لتقديم تبرير أكاديمي لأي نوع من أنواع الإرهاب. وأنا أشير هنا على نحو خاص إلى مفهوم صراع الحضارات، الذي لا يمكن اعتباره ممارسة نظرية بريئة.

وفي ضوء ذلك، نظمت قيرغيزستان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على ضفاف ”لؤلؤتنا الزرقاء“ بحيرة إيسيك – كول، مؤتمرا عنوانه ”المنطقة الأورو – آسيوية في القرن الحادي والعشرين: حوار الحضارات أم صراع الحضارات؟“ وقد أدينت فكرة وجود صراع للحضارات بشدة في المؤتمر. ومن جانبي، فإنني أؤمن

بأن تعبير ''صراع الحضارات'' ينبغي أن يشطب من القاموس السياسي العالمي بوصفه تعبيرا لا أساس له نظريا ومضرا عمليا. وألاحظ مع الشعور بالارتياح أن الرئيس بوش، في بيانه في هذه الدورة، رفض مفهوم صراع الحضارات. إن المستقبل لحوار الثقافات والحضارات.

في الختام، أود أن أتناول مسألة إصلاح الأمم المتحدة. فقيرغيزستان تؤيد الاقتراحات الرامية إلى تقريب المنظمة أكثر من أي وقت مضي من حقائق واقع القرن الحادي والعشرين، وخاصة فيما يتعلق بدور مجلس الأمن. وإنني، في ذلك الصدد، أرى بأنه يمكن للأمم المتحدة ويجب عليها، في دورتها للاحتفال بالذكرى الستين لإنشائها، أن تدرج ألمانيا واليابان ضمن الأعضاء الدائمين في المجلس. كما أننا نؤيد توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة لأعضاء المجلس على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي المتساوي.

ويشكل تعزيز إمكانية الأمم المتحدة لحفظ السلام مفهوما ايجابيا آخر. وستواصل قيرغيزستان الرد بشكل إيجابي على طلبات الإسهام بموظفيها في المساعي الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

وأخيرا، فإن قيرغيزستان وبلدان وسط آسيا الأخرى، بالتعاون مع روسيا والصين، تعتزم أن تواصل دعم جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي وفي التصدي للتحديات والتهديدات الأخرى من خلال اتخاذ تدابير إقليمية نشطة. والدليل على عزمنا هو الدور المتزايد لمنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة الأمن الجماعي.

ومن هذه المنصة الرفيعة، أؤكد من جديد على أن قيرغيزستان، بروح من التفاني الثابت لمبادئ وأغراض الأمم المتحدة، ستظل حلقة وصل يمكن التعويل عليها في جهود المجتمع الدولي لضمان السلام والأمن والرفاه لجميع شعوب هذا الكوكب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل سوناتاني توا تاوموييو – توبو، وزير خارجية مملكة تونغا.

السيد تاوموييو – توبو (تونغا) (تكلم بالفرنسية): أهنئكم، سيدي، بتوليكم الرئاسة وأعلم جيدا أننا في أيد أمينة. كما أود أن أشيد بالسيد جوليان هنت على قيادته الممتازة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

ونحن متحمسون لاستعراض العشر سنوات المقبل لبرنامج عمل بربادوس. ونعتبره امتدادا وتنفيذا للالتزامات المتفق عليها في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وخاصة، في الفصل السابع للخطة. ولئن أصبح الطريق الإنمائي لموريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ محفوفا بتحدياته الخاصة، فإن الأمر الجوهري للدول الجزرية الصغيرة النامية ألا يضيع زخم ذلك الاستعراض العالمي الهام في الخطابة التي تصحبه. ومما له أهمية بالغة تنقيح النتائج التي تحرز في موريشيوس وتركيزها على ترجمة الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي كثيرا ما يستشهد بها إلى دعم قوي ومؤات وتنفيذ عالمي. وبالتالي، فإن مشاركة جميع الدول الأعضاء في العملية التحضيرية المقبلة وفي الاجتماع الدولي في موريشيوس أمر أساسي لتحقيق تطلعاتنا الإنمائية.

إن البنية الجغرافية للبلدان الجزرية الصغيرة تجعل بعض جزرنا في وضع غير موات. وذلك لأن التنمية الاقتصادية ركزت على الجزر الأكبر المأهولة بأعداد كبيرة من السكان، مما يجعلها بالتالي تحظى بدخل للفرد أكبر مما تحظى به الجزر الأخرى للبلد. وينطبق ذلك على تونغا، حيث كرس التركيز الرئيسي للتنمية على الجزر الأكبر في مجموعات الجزر الرئيسية الثلاث، ولكن في إطار كل من

تلك المجموعات هناك جزر أخرى بحاجة إلى المزيد من التنمية الاقتصادية. وهناك ثلاث جزر نائية في الشمال، تعرف بجزر النيوا، جعلها البعد الشاسع في وضع غير موات، وهي في الواقع أقرب إلى ساموا منها إلى عاصمتنا. والجزر النائية في مجموعتي فافاو وهاباي أقل تنمية من جزرها الرئيسية، وبينما تحظى إيوا الواقعة جنوب شرق تونغاتابو بالإمكانيات فإنها بحاجة إلى مدخلات ذات أهداف محددة. وبالرغم من أننا [المجتمع الدولي] عيّنا مانحين أساسيين لتلك الجزر، فإن تعزيز تنميتها سيحتاج إلى موارد إضافية أو جديدة. ولذا فإن الأمل يحدوني، في أن يولى شيء من الاهتمام في استعراض برنامج عمل بربادوس، للسكان الذين يعيشون في تلك الجزر المحرومة.

ونحن بوصفنا دولة محيطية نامية، متيقظون للتقدم المحرز في مسائل شؤون المحيطات وقانون البحار. ونعتبر أن الإسهامات القيمة التي يقدمها اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية قانون البحار وهيئاتها الفرعية – وخاصة إنجازات السلطة الدولية لقاع البحار، التي ينبغي أن تضاف إلى ولايتها وظيفة لإجراء البحوث، وعمل لجنة حدود الجرف القاري – أمورا جديرة بالذكر. وبالإضافة إلى الدور الهام لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية، فإن ذلك يضع برنامجا رصينا وعمليا لعملنا خلال هذه الدورة.

ويسرني أن أشير إلى أن الاجتماع غير الرسمي الثالث للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية شهد التعهد بالتزامات قوية من بعض الدول الأطراف للتمكين من تنفيذ عناصر الجزء السابع من الاتفاق ذات التركيز الخاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية وذات الصلة الخاصة بها. وإعمال تلك العناصر بشكل ملموس. وما زلنا نشجع الدول الأعضاء الأخرى لكي تصبح أطرافا في الاتفاق.

ويسرنا على وجه الخصوص أن اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الترحال في غرب ووسط المحيط الهادئ دخلت حيز النفاذ في وقت مبكر هذا العام. ونعتبر ذلك معلما خاصا جديرا بالذكر في عمل الجمعية.

وما زالت الأعمال الإرهابية العشوائية تختبر جَلَدنا كأعضاء في المجتمع الدولي. ولا بد أن نبقى مصممين بشكل جماعي في عزمنا على منع مناصري ذلك الشر ومكافحتهم بشدة، ولا بد أن نكون ابتكاريين ومرنين في سعينا إلى اتخاذ تدابير مضادة ذات مغزى وإلى التوصل إلى حلول دائمة.

وما زلنا ندعم بشدة عمل لجنة مكافحة الإرهاب ونشيد بما جرى مؤخرا من تنشيط لها ولأعمالها. ويبقى قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) أساس التدابير المحلية التي تنفذها حكومتي، بما في ذلك تقديم تقارير قطرية وعند الاقتضاء، تقارير إقليمية. ومن المفيد تحديد مجالات يكون فيها تقديم المساعدة التقنية والمالية أمرا ضروريا لتمكين جميع الدول من الامتثال بشكل أقوى للوفاء بالتزاماتها الدولية.

وبعد ثمانية أعوام من المفاوضات، بلغ انضمام تونغا إلى منظمة التجارة العالمية مرحلته الأخيرة. وقد أبرمت اتفاقات ثنائية للوصول إلى الأسواق بشأن السلع والخدمات مع أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان ونيوزيلندا وبنما. والاتفاق مع الولايات المتحدة لم يكتمل بعد، إذ أنها طلبت أن ننضم إلى اتفاق المواءمة الكيميائية واتفاق تكنولوجيا المعلومات. وبالرغم من أن هذا يشكل عبئا إضافيا علينا، فإننا نتفهم أن الولايات المتحدة تطلب الالتزامات نفسها من كل البلدان المنضمة. وقد نوقش تقرير الفريق العامل في لقاءات عمل غير رسمية، مما يبعث على التفاؤل الحذر بإمكانية الانتهاء من هذه العملية قبل الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥.

وتونغا تحتاج إلى تفهم ودعم كل الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إذ نسعى للحصول على التزامات تتناسب مع حجم اقتصادنا والمرحلة التي بلغناها في التنمية. وأؤكد لكم أن تونغا لا تسعى إلى فرص وصول أكبر إلى الأسواق، ولكنها ترغب في تأمين تجارتها في ظل نظام تجاري متعدد الأطراف يرتكز إلى قواعد.

وتلتزم تونغا التزاماً صارماً بسياسة ''صين واحدة'' وتعترف بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. ونرحب بالمبدأ المشترك الذي يقضي بعدم تدخل طرف في شؤون الطرف الآخر، وعليه، فإننا نعتبر أن القضايا الحساسة مثل تلك القضية يمكن التعامل معها بصورة أفضل من خلال حوار بين جانبي المضيق عوضاً عن المحافل الدولية.

ونرحب بتوسيع التعاون مع الصين وندرك أن سوقها الضخمة تتيح لنا العديد من الآفاق التجارية والمالية والتجارية الرحبة، ولذا، تنتهج تونغا سياسة ''النظر شرقاً''. وتونغا، تفعيلاً لمصالحها في الصين، ستنشئ قريباً وجوداً دبلوماسياً في بيجين لمواصلة استكشاف تلك المصالح.

دأبت تونغا، منذ أكثر من عقد، على تصدير إنتاجها من القرع إلى اليابان، وبدأنا نصدر إلى أسواقها مؤخراً أنواعاً من الأعشاب البحرية التي تستزرع لهذا الغرض خصيصا. ونستكشف الآن أشكالاً أخرى للتعاون مع اليابان في مجال مصايد الأسماك، والمنتجات الزراعية الأخرى، وآفاق التعاون في مجال المال والاستثمار، فضلاً عن التعليم والتدريب. ولمتابعة تلك المصالح، فإننا ننظر في أن يكون لنا وجود محتمل في طوكيو، وإن كان ذلك يرتبط بتوفر الموارد المالية. وهذه السياسة ليست بديلاً عن علاقات الصداقة الدافئة القائمة منذ أمد بعيد مع أستراليا ونيوزيلندا وفرنسا والولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، حيث أن لهذه العلاقات الودية ونطاق التعاون العريض جذور راسخة في صلب سياستنا.

وقد وافقت حكومة بلدي على عملية النشر الرابعة التي ستتم في أواخر هذا العام لعدد من أفراد الشرطة في إطار بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان. كما تمت الموافقة على نشر الفرقة الثالثة من قوة الدفاع لعام ٢٠٠٥، وفقاً لصيغة التناوب المتفق عليها في إطار البعثة.

ونحن جميعاً نتطلع إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى. وبالنظر إلى تشكيل الفريق والمؤهلات الهائلة لأعضائه، أعتقد أن التقرير والتوصيات سيحددان منهاجاً للمشاركة البناءة للجمعية العامة.

إن عضوية مجلس الأمن ينبغي أن توسع في فئتيها الدائمة وغير الدائمة تماشياً مع حقائق اليوم وتصوراتنا للمستقبل. ونعتقد أن اليابان ينبغي أن تكون عضواً دائماً وأن يكون هناك مقعد دائم لأفريقيا وآخر لأمريكا اللاتينية.

قبل خمس سنوات، انضمت تونغا إلى عضوية الأمم المتحدة، وهي تشارك بهمة منذ ذلك الحين في أنشطة الأمم المتحدة. وننظر بشكل مؤات في الوقت الحالي في الإسهام في جهود حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وعليه، سنجري مزيدا من المناقشات مع الأمم المتحدة بشأن ترتيبات مشاركتنا. ونطاق نشر قواتنا ستحدده قدراتنا من الرجال والمال.

وعلى الرغم من أن العنف يجعل السلام الدائم بعيد المنال، فإننا ما زلنا نأمل أن يتحقق السلام الدائم قريباً حتى تنشأ دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً.

لقد تحققت تنميتنا بفضل الموارد الداخلية وأيضاً من خلال برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي نقدرها كلها تقديراً عالياً. ومن بين شركائنا المانحين

الرئيسيين تبرز أستراليا والصين والاتحاد الأوروبي – وبعض أعضائه يقدمون مساعدات إضافية – واليابان ونيوزيلندا. وتقدم الولايات المتحدة المساعدة من خلال معاهدها الخاصة بمصايد الأسماك مع منطقة المحيط الهادئ ومن خلال قنوات أخرى. وفي الآونة الأخيرة، قدمت لنا الهند وإندونيسيا وسنغافورة وماليزيا مساعدات فنية. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرفق العالمي للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة المشترك المعني بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والصندوق العالمي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية، أشكالاً مختلفة من المساعدة والخبرة الفنية. ويوجه الجانب الأكبر من المساعدات الفنية إلى مكافحة البول السكري والسل ومنع انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونوجه المساعدات الأخرى إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية وإلى البرامج والمشاريع الصغيرة للمجتمعات المحلية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الحبيب بن يحيى، وزير الخارجية في الجمهورية التونسية.

السيد بن يحيى (تونس): السيد الرئيس، يشرفني أن أتلو عليكم خطاب الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية ورئيس الدورة السادسة عشرة للقمة العربية، الذي كان يتطلع إلى الحضور معكم في هذه الدورة، لولا التزامات أكيدة حالت دون ذلك. وفيما يلي نص خطاب سيادة الرئيس:

”السيد الرئيس، يطيب لي أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الشقيق جمهورية الغابون، بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة، متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق. كما أعرب لسلفكم السيد جوليان هنت عن فائق التقدير لإدارته المتميزة لأعمال الدورة السابقة.

”ويسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، على ما يبذله من جهود محمودة للنهوض بدور المنظمة وتكريس أهدافها من أجل استتبات الأمن والسلم في العالم.

”وإن تونس التي تجدد تمسكها بالمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، لتؤكد حرصها الثابت على مواصلة الإسهام في كل الجهود الرامية إلى إصلاح هذه المنظمة العتيدة وتطوير هياكلها، وفي مقدمتها الجمعية العامة ومجلس الأمن. حتى تبقى المؤتمن على تطبيق الشرعية الدولية، والضامن لتحقيق العدل والاستقرار والتنمية في العالم.

”وإزاء تعدد بؤر التوتر في عدة مناطق من العالم، واتساع الهوة التنموية بين الدول، وتفاقم التحديات التي تواجه الإنسانية، فإن الأسرة الدولية مدعوة إلى العمل على إعادة ترتيب علاقاتها وفق رؤية جديدة، تقوم على التعاون والتضامن والتعايش بين الشعوب كافة. وهو التوجه الذي عملنا على تكريسه في القمة العربية التي احتضنتها تونس يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ والتي نتشرف برئاسة دورتها الحالية.

”وبالإضافة إلى نتائج القمة التي شكّلت نقلة نوعية في العمل العربي المشترك، وجهت الدول العربية رسالة واضحة إلى المجموعة الدولية، تجدد فيها تمسكها بالسلام العادل والشامل والدائم خيارا استراتيجيا لحل النزاع العربي الإسرائيلي، على أساس المبادرة العربية للسلام، والشرعية الدولية، وقرارات

مجلس الأمن ذات الصلة، وتنفيذ خريطة الطريق. ومجموعتنا العربية حريصة على تكثيف التحرك في الساحة الدولية بهدف تفعيل المبادرة العربية للسلام وحشد التأييد الدولي لها.

”فالتصعيد الخطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإمعان إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع والإجراءات الأحادية الجانب، يدعو الأسرة الدولية إلى التعجيل بوضع حد للعنف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق وتأمين الحماية الدولية له، ورفع الحصار عن قيادته الشرعية، وإيقاف الاستيطان، وقبول فتوى محكمة العدل الدولية التي قضت بعدم شرعية بناء الجدار العازل ونادت بإزالته.

”إن ذلك كفيل، في اعتقادنا، بتهيئة الظروف الملائمة لبناء مرحلة جديدة من الثقة والتفاهم بين جميع الأطراف في المنطقة، لاستئناف المسيرة السلمية، وتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، وكذلك تمكين الشقيقتين سوريا ولبنان من استعادة كافة أراضيهما المحتلة.

”وإذ تجدد المجموعة العربية تمسكها بدعم وحدة العراق الوطنية واحترام سيادته واستقلاله، فإنها تؤكد ضرورة قيام منظمة الأمم المتحدة بدورها الحيوي في هذا البلد الشقيق. وسنواصل، في إطار جامعة الدول العربية، دعم الجهود الدولية لتجسيم تضامن البلدان العربية مع الشعب العراقي، بما يسهم في استتباب الأمن والاستقرار في العراق ويؤمن الظروف الملائمة لإعادة بنائه وإعماره.

”كما تدعم الدول العربية الجهود المبذولة أمميا وإقليميا، ولا سيما من قبل الاتحاد الأفريقي، لتحقيق الوحدة والسلام والتنمية في السودان الشقيق، وترحب بالخطوات المتخذة من قبل الحكومة السودانية لتنفيذ تعهداتها بموجب اتفاقها الموقع في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ مع الأمين العام للأمم المتحدة بشأن استعادة الأمن والاستقرار في دارفور.

”لقد شكلت القمة العربية مناسبة تاريخية، أكدت خلالها الدول العربية أن إيجاد الحلول العادلة لمختلف القضايا الجوهرية في المنطقة، التي أثرت على الأمن والسلم الدوليين، من شأنه أن يعزز لدى شعوبها الإحساس بالأمن والسلام، وأن يدعم مسيرتها في التطوير والتحديث، وفي ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والمسار الديمقراطي، وأن يرتقي بدور المرأة ومكانتها في المجتمع، بما ينسجم مع الخصوصيات الثقافية وظروف كل دولة وإمكانياتها، انطلاقا من إرادتها الحرة والتزامها بالقيم الإنسانية المشتركة.

”وإيمانا من الدول العربية بالأهمية التي تكتسيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز بناء المنظومة العربية، أقرت قمتنا العربية وضع استراتيجية مشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعية وخطة لمكافحة الفقر ودعم جهود التنمية، تجسيما لرغبتها في الإسهام في تنفيذ الخطة الدولية المنبثقة عن مؤتمر قمة الألفية. وإن في تأكيد البلدان العربية الدعوة إلى بلورة مفهوم جديد للتعاون والشراكة المتضامنة مع مختلف بلدان العالم ما يكرس نهج الحوار بين الثقافات ويرسخ قيم التسامح والتفاهم والتكامل بينها.

”وإن الأمل يحدونا جميعا، دولا وشعوبا، في أن تكثف الأسرة الدولية ومختلف الأطراف الفاعلة مساعيها من أجل حل المشاكل العالقة في المنطقة، ومساندة جهود هذه البلدان في تأهيل اقتصاداتها وتطوير برامجها الإنمائية والاجتماعية، ضمن إطار التعاون والتنسيق القائمين بين منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدولة العربية.

”إن تونس، الحريصة على الإسهام في تطوير العمل العربي المشترك، تسعى من ناحيتها إلى إعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون القائمة في محيط انتماءاتها الإقليمية. وتندرج في هذا السياق مساعينا المشتركة مع أشقائنا قادة الدول المغاربية لتفعيل الاتحاد المغاربي، الذي يظل خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، ومطمحا مشروعا لشعوب المنطقة في التطلع إلى المزيد من التكامل والتضامن.

”كما تظل بلادنا حريصة على مواصلة الإسهام في تركيز هياكل الاتحاد الأفريقي وترسيخ أسس الأمن والاستقرار في ربوع قارتنا الأفريقية، وإرساء التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين دولها، بما يؤهلها للانخراط الفاعل في مسيرة النماء والتقدم، وإقامة شراكة نشيطة مع سائر المجالات الإقليمية في العالم.

”أما على الصعيد المتوسطي، فقد شكلت قيمة الحوار ٥ زائد ٥ بين البلدان المغاربية والبلدان الأوروبية الواقعة على الحوض الغربي للمتوسط، التي احتضنتها تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ منطلقا جديدا للتعاون والشراكة المتضامنة بينها، سواء فيما يتعلق بإشاعة الأمن والاستقرار أو بتحقيق التكامل الاقتصادي والتواصل الثقافي والاجتماعي والحوار السياسي البناء. وتعمل تونس، التي تضطلع بمهمة التنسيق بين المجموعة العربية في إطار المسار الأوروبي المتوسطي، على إضفاء مزيد من النجاعة والفعالية على هذا المسار، دعما لمقومات الأمن والاستقرار والتنمية في المجال الأوروبي المتوسطي.

”إن إنشاء الصندوق العالمي للتضامن ومقاومة الفقر، الذي أنشئ بناء على المبادرة التي كنا تقدمنا بها سنة ١٩٩٩، والتي اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، يعكس مدى تعلق تونس الدائم بترسيخ مبادئ العدل والتضامن والتنمية المستدامة في العالم، استنادا إلى تجربة رائدة نخوضها بنجاح في هذا المجال على المستوى الوطني منذ عدة سنوات. ونعتقد أن هذا الصندوق، الذي أصبح آلية أممية، يتطلب تضافر جهود كل أعضاء الأسرة الدولية، حكومات ومجتمعات مدنية وقطاعات خاصة، من أجل التعجيل بتوفير الموارد المالية لتفعيل نشاطه.

”ونحن نقترح في هذا الإطار أن يتم إقرار يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل سنة يوما عالميا لمكافحة الفقر، إحياء لتاريخ صدور قرار الجمعية العامة بشأن إنشاء الصندوق، وتكريسا لمفهوم التضامن كقيمة إنسانية ثابتة في العلاقات الدولية.

”كما نرحب بسائر المبادرات التي توفر دعما إضافيا لتفعيل الصندوق العالمي للتضامن. ونخص بالذكر منها مبادرة فخامة الرئيس لويز لولا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

”وتندرج في هذا السياق نفسه الجهود الحثيثة التي تقوم بها تونس لتهيئة أفضل الظروف لاحتضان المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والذي كنا قد بادرنا بالدعوة إلى انعقاده سنة ١٩٩٨، يقينا منا بأن عالمنا اليوم في أشد الحاجة إلى إرساء شراكة رقمية متضامنة، تمكن جميع الدول من الانخراط في المجتمع الدولي للمعرفة الذي نطمح لأن يكون أكثر عدلا وتوازنا. وأن يشكل جسرا إنمائيا وثقافيا متينا يربط بين بلدان العالم، تجسيما للأهداف والمبادئ التي تضمنها إعلان مؤتمر قمة الألفية.

”وأغتنم هذه المناسبة لأجدد الدعوة التي كنا توجهنا بها خلال انعقاد المرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى رؤساء الدول والحكومات، وإلى ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإلى سائر الأطراف الدولية، للمشاركة الفعالة في قمة تونس من أجل تأمين أسباب نجاحها، وتحقيق ما نصبوا إليه جميعا من رقي ورفاه للبشرية قاطبة.

”كما يشكل اعتماد الجمعية العامة للمبادرة التونسية الخاصة بإعلان سنة ٢٠٠٥ سنة دولية ”للرياضة والتربية البدنية“، إقرارا بأهمية هذين العاملين في توثيق عرى الصداقة والتعاون والتقارب بين الشعوب وفي المزيد من إشاعة السلم والتنمية في العالم. وإننا على يقين أن جميع الدول تدرك الأبعاد النبيلة لهذا الإعلان ولن تدخر جهدا في تكريسه ضمن برامجها الوطنية خلال السنة القادمة.

”إن استفحال ظاهرة الإرهاب في عصرنا يقتضي المزيد من إحكام التنسيق الدولي للتصدي لهذه الآفة ودرء مخاطرها، من خلال معالجة أسبابها، وإيجاد حلول عادلة لعدد من القضايا الدولية العالقة وتقليص مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش في العالم. وتعتقد تونس أن العلاقات الدولية لا تنمو ولا تزدهر إلا في ظل الحوار والوفاق والتضامن، بمنأى عن التعصب والتطرف ومخاطر الفتن والحروب، وفي كنف العدل والاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ بين الأفراد والمجموعات والشعوب، حتى يعم الأمن والسلم والاستقرار العالم، وتتوجه البشرية إلى المستقبل بأكثر ما يمكن من الثقة والتفاؤل والطموح“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة ليونوبو خاندو وانغتشوك، وزير الخارجية في مملكة بوتان.

السيد وانغتشوك (بوتان) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد بوتان، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم بانتخابكم لمنصبكم الهام. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفدي وأنتم توجهون عمل هذه الهيئة الهامة خلال هذا العام. إننا على ثقة من أن مداولاتنا ستكون مثمرة بفضل خبرتكم الواسعة وقيادتكم المقتدرة. واسمحوا لي أن أحيي السيد جوليان هنت على قيادته الحكيمة ومساهماته في أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

إن المهمة الملقاة على عاتق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة مهمة جسيمة إذا ما نظرنا إلى القضايا والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ومن بين هذه التحديات مسألة إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن قرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط عملها ومبادرات

الإصلاح في الأجهزة والوكالات الأخرى كلها مبادرات أتت في وقتها وتحظى بالترحيب، لأنها ستضمن للأمم المتحدة استمرار أهميتها وفعاليتها في عالم يتغير بسرعة. ويتطلع وفد بلدي إلى التوصيات التي سيرفعها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات، والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام للنظر في التحديات الراهنة للسلم والأمن.

إن قسطا كبيرا من الحوار الجاري حول إصلاح الأمم المتحدة قد تركز عن حق على إصلاح مجلس الأمن، بصفته الهيئة الرئيسية المؤتمنة على صون السلم والأمن الدوليين. وفي عالم تمزقه الصراعات القديمة والجديدة، يجب أن يتطور مجلس الأمن ليبقى فعالا ولينال ثقة جميع الدول الأعضاء. ويجب أن يتغير تشكيل المجلس لكي يعكس عضوية الأمم المتحدة الأوسع والحقائق الجغرافية السياسية والاقتصادية في عالم اليوم. وتؤيد بوتان الدعوة إلى توسيع مجلس الأمن من خلال زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. وتعتقد بوتان، من بين دول أخرى، اعتقادا راسخا أن اليابان والهند، بفضل الأدوار الهامة التي تؤديانها في الشؤون الدولية، مؤهلتان بارزتان للعضوية الدائمة في المجلس الموسع.

إن عدد الناس الأبرياء الذين يسقطون ضحايا للإرهاب يتزايد يوميا. وإن عمليات الإرهاب المروعة في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك القتل الوحشي لأطفال المدرسة في بيسلان، والقتل بدم بارد لمواطنين نيباليين وغيرهم من الأشخاص الأبرياء في العراق وأماكن أخرى، قد بلغت فظاعتها مستويات جديدة. ونحن ندين عمليات القتل الحمقاء هذه. وحتى بلدي لم يستثن من هذه الآفة. فبعد أن استنفذت الحكومة الملكية كافة الوسائل السلمية لإقناع الجماعات المتطرفة المسلحة الأجنبية القادمة من شمال شرق الهند بالخروج من أراضينا، اضطرت إلى استخدام القوة لإخراجها في منتصف كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٣. ومؤخرا قتل شخصان وجرح ٢٧ شخص آخر من جراء عبوة ناسفة انفجرت في سوق بلدة حدودية في جنوبي بوتان.

وهناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير متضافرة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره. وإن كل دولة مجتمعة هنا، بحكم توقيعها على ميثاق الأمم المتحدة، ملتزمة بمدونة السلوك العالمية التي تقضي بأنه لا يمكن تبرير الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون لتحقيق أهدافهم، وخاصة استهداف وقتل المدنيين الأبرياء.

إن الصراعات والأزمات مستمرة في زعزعة الاستقرار والأمن والرخاء الاقتصادي والاجتماعي لدى ملايين البشر في العالم. وتشكل ظروف الفقر والبطالة وقودا لهذه الصراعات في العديد من الحالات. وقد اتخذ المجتمع الدولي اعترافا منه بهذه العلاقة المتبادلة، مبادرات متعددة في السنوات الأخيرة. إذ عقدت سلسلة من المؤتمرات الهامة، كان من بينها مؤتمر القمة للألفية، الذي وضع أهدافا شاملة ومرتبطة بجدول زمني محدد من شأن تحقيقها أن يضمن وجود عالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا.

ولكن هذه الأهداف ما زالت بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين، والهوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا في داخل الدول وفيما بينها. وقد أوضح تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤، الصادر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية ظل أدنى من المستوى الذي يعتبر ضروريا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد التقرير أن على جميع الأطراف بذل جهود أكبر، وعلى نحو عاجل، إذا ما أريد لتلك الأهداف أن تتحقق. وقد عزز توافق آراء مونتيري الأهداف الإنمائية للألفية وأكد على أدوار الأطراف المرتبطة بعملية تمويل التنمية. وفي حين أنه ينبغي للبلدان النامية الإسراع في تنفيذ

الإصلاحات، فإنه يجب على البلدان المتقدمة النمو تقديم المزيد من المساعدات، والاستثمارات الخارجية المباشرة، واتخاذ المزيد من الإجراءات لتخفيف الديون، وتسهيل الوصول إلى أسواقها.

وفي ظل هذه الخلفية، يرحب وفد بلادي بالجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ لاستعراض المتابعة المتكاملة لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمرات القمة. ويأمل وفد بلادي أن يؤدي الاستعراض إلى اتخاذ المزيد من التدابير الملموسة من قبل جميع الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، وباعتبارنا بلدا غير ساحلي، وأقل البلدان نموا، يأمل وفدي أن يضع الاستعراض على رأس أولوياته المسائل والتحديات التي حددت في برنامجي عمل ألماتي وبروكسل.

اسمحوا لي أن أقول إن حكومة بوتان الملكية، بقيادة صاحب الجلالة الملك، ومسترشدة بفلسفة إنمائية لتحقيق السعادة الوطنية الكاملة، تبذل جهوداً متضافرة لضمان تنمية شاملة للبلاد وتحقيق الأهداف التي اتفق عليها في شتى المؤتمرات الدولية، لا سيما في قمة الألفية. ويسعدني أن أقول إن بوتان، بالدعم المستمر من شركائنا في التنمية، تأمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان الحكومة الملكية وشعب بوتان العميق للأمم المتحدة والمانحين الآخرين على مساهماتهم من أجل تنمية بلدي.

وإذ أختتم بياني، أود أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان على قيادته القوية وجهوده التي لا تكل من أجل النهوض بقضية السلام والتنمية والأمن. وسنظل نستفيد من رؤيته وقيادته على مدى العامين القادمين. وحيث أنه سيترك منصبه في نهاية عام ٢٠٠٦، فإن عملنا لإيجاد بديل مناسب له يقود الأمم المتحدة يتعين أن يبدأ قريباً وبصورة جادة. وتمشياً مع مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، ونظراً لأن قارة آسيا أكثر القارات اكتظاظاً بالسكان، ويوجد فيها أكبر عدد من التجمعات الإقليمية التي تضم ٥٥ عضواً في الأمم المتحدة، فإن وفدي يعتقد أن اختيار أمين عام من قارة آسيا سيكون جيد التوقيت ومناسباً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيوسي كوكو توزون، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية توغو.

السيد توزون (توغو) (تكلم بالفرنسية): نود أن نعرب لكم، سيدي، عن اعتزازنا الكبير لرؤية ممثل بارز لمجموعة الدول الأفريقية يترأس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأود أيضا أن أتقدم إليكم، بالنيابة عن السيد غناسينغبي إياديما، رئيس جمهورية توغو، وبالنيابة عن حكومة وشعب توغو، اللذين يشرفني أن أمثلهما، بأخلص تمنياتنا لكم بالنجاح في الاضطلاع بولايتكم.

ونتقدم بالتهنئة أيضاً للأمين العام كوفي عنان على عمله الدينمي الحازم على رأس منظمتنا.

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت لا يزال يتعرض فيه السلم والأمن الدوليان لخطر جسيم يستدعي من منظمتنا الجماعية أن تضطلع بدورها كاملا وأن تنهض بمهمتها بتصميم أكبر وبمبادرات أكثر جرأة. في الحقيقة، إننا نعيش في عالم من التوازنات الهشة نتيجة لعجزنا الجماعي عن تحقيق سلام حقيقي ورفاه يتشاطره الجميع في إطار الشرعية الدولية.

في أفريقيا، لم تتحقق بعد تطلعات الشعوب المشروعة إلى سلام دائم، لا سيما في البلدان والمناطق التي يتعرض فيها السلام لاختبار مرير.

في كوت ديفوار، بعد تلاشي آمال عديدة لم تعمر طويلاً، لا يزال حتى اليوم تنفيذ اتفاق أكرا الثالث الأمل

الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد. وسيظل رئيس دولة توغو، الذي ألزم نفسه من بداية الأزمة بطريق الحوار والمصالحة، يشارك في التسوية السلمية لذلك الصراع الذي يقتتل فيه الأخوة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تفرض العقبات التي اعترضت مؤخراً عملية السلام، التي كان الهدف منها أن تؤدي إلى عقد انتخابات في عام ٢٠٠٥ لإنشاء مؤسسات جديدة، على المجتمع الدولي ألا يدخر أي جهد للحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال النشر المكلف لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبدء عمليات من قبيل آرتميس، حيثما كان ضرورياً، للقضاء على أية محاولة، في مهدها، لاستئناف القتال في أي مكان قد ينشأ فيه. ولذلك، تدعم حكومة توغو دون تحفظ اقتراح الأمين العام بزيادة قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة كبير.

ونأمل أن يكون المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، الإطار المناسب لإيجاد حلول دائمة لمشاكل انعدام الأمن وانعدام الاستقرار التي لا تزال تضعف العلاقات بين دول المنطقة وتعرض للخطر ظهور مناخ من علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل.

في السودان، بالنسبة للمأساة التي تتكشف أحداثها في دارفور، يجب أن يقدم المجتمع الدولي بسرعة مساعدة لحكومة ذلك البلد وللجيش الشعبي لتحرير السودان/حركة تحرير جنوب السودان لتعزيز عملية السلام من خلال توقيع اتفاق سلام شامل. وفي هذا الصدد، يجب أن يقدم المجتمع الدولي دعماً متسقاً لعملية السلام التي يرعاها الاتحاد الأفريقي.

وفي بوروندي وليبريا والصومال على وجه الخصوص، ينبغي أن يقترن تَفَجُّر التضامن والاهتمام المتجدد الذي لا يزال المجتمع الدولي يبديه في استعادة السلام والانتعاش لهذه البلدان، التي سحقتها سنين طويلة من الحرب، بمساعدة مالية ولوجستية أكثر كفاية. وستواصل توغو، من جانبها، الإسهام في حل الصراعات والأزمات في أفريقيا، ودعم مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتقديم وحدات عسكرية أو مراقبين، كما تفعل الآن في كوت ديفوار وبوروندي وليبريا وهايتي.

الحالات السائدة في العالم، لا سيما في العراق والشرق الأوسط، تشكل مصدر قلق الكبير. وفي العراق، ينبغي لإعادة السيادة الكاملة إلى شعب ذلك البلد والاعتراف بأن للأمم المتحدة دوراً هاماً تقوم به في إعادة بناءه، أن يعطيا كل عنصر من المجتمع العراقي الفرصة للعمل بجد لبناء بلد مستقر ومزدهر وخالٍ من كل عنف.

في الشرق الأوسط، تصعيد العنف المستمر بين دولة إسرائيل ودولة الفلسطينيين قد يقوض نهائياً استمرار عملية السلام وتنفيذ مختلف الاتفاقات التي وُقِّعت. وفي هذا الصدد، يجب أن يسعى المجتمع الدولي واللجنة الرباعية سعياً حثيثاً لإقناع الطرفين المتخاصمين بتجنب اتخاذ إجراءات من جانب واحد والعودة إلى مائدة المفاوضات على أساس خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

فضلاً عن ذلك، نود أن نؤكد، مرة أخرى بالنسبة للأزمات، أن حالات ما بعد الصراع توضح بجلاء أهمية تقديم تمويل كاف، لا من أجل المساعدة الإنسانية فحسب، بل أيضاً من أجل تمويل برامج حيوية أخرى لتعزيز السلام والتنمية المستدامة. ولذلك، توجد حاجة لجعل تمويل برامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتمويل الأدوات الأخرى الطويلة الأجل اللازمة لتأمين

السلام – مثل التعليم والرعاية الصحية وإيجاد وظائف للشباب – مسألة ذات أولوية لبناء السلام بعد الصراع.

وفي نفس السياق، تستدعي الحالة المالية المقلقة للمراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح مزيداً من اهتمام الجمعية، لكي تحصل هذه المراكز على الموارد المالية اللازمة لتتمكن من النهوض بولايتها بسلاسة. وفي هذا الصدد، واستناداً إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة، يعتقد وفد توغو اعتقاداً راسخاً بأنه حان الوقت لكي تجري الجمعية العامة استعراضاً جدياً لتمويل المراكز الإقليمية بغية توفير موارد مالية كافية لها في إطار الميزانية العادية للمنظمة. وبذلك، ستثبت الجمعية العامة دعمها الحقيقي لأهداف المنظمة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتقديرها للدور النشط الذي قامت به هذه المراكز حتى الآن. وبلدي، الذي يستضيف مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، سيبذل من جانبه قصارى جهده لضمان استمرار المركز وقدرته على البقاء على الأمد الطويل.

الإرهاب هو الخطر الرئيسي الآخر في عصرنا لأنه لا يزال يشكل تهديداً خطيراً لدولنا، وبالتالي فإنه آفة يعني الإخفاق في مواجهتها بفعالية الاستسلام لقوى الشر. ونظراً لأن توغو عانت في الماضي من الإرهاب، فإنها تشجب مرة أخرى الهجمات الإرهابية الشنيعة التي ارتكبت مؤخراً في جميع أنحاء العالم، ويحدوها أمل قوي أن يجري اتخاذ إجراءات أكثر حسماً لاستئصال هذا المرض من ضمير البشرية.

من هذا المنظور، لئن كان الأمر متروكا لكل دولة لتتخذ التدابير الضرورية لتعزيز أمنها داخل حدودها، فإننا يجب أن نسعى بجد لكي نعزز قبل كل شيء التعاون الإقليمي والدولي بين الدول لضمان أن تتمتع الدول الفقيرة بمساعدة كافية في تنفيذ آليات وطنية فعالة لمكافحة الإرهاب.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة طبيعية للسلام والأمن. ونتذكر جميعنا أن قمة الألفية انعقدت هنا في هذه القاعة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وبعد تلك القمة، التي نوقشت فيها مشاكل الفقر والتنمية، اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلان الألفية، وهو تأكيد على التضامن الدولي لم يسبق له مثيل تعهدت فيه البلدان الغنية والفقيرة معاً بالتزامات راسخة أكدت فيها مجدداً بقوة أنها عاقدة العزم على تخفيض نسبة سكان العالم الذين يعانون من الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأعرب زعماء العالم في ذلك الوقت عن الأمل في أن تعمل الاجتماعات الكبرى الأخرى التي عقدت في وقت مبكر من الألفية الجديدة كإطار لولادة شراكة حقيقية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

إلا أن من المؤسف أن نلاحظ، بعد عدة سنوات، أن الأهداف الإنمائية للألفية يصعب تحقيقها. وفي الحقيقة، لم تعبأ الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والجوع في البلدان النامية، وعلى عكس التوقعات، لم يتسن إحراز تقدم في القضاء على الفقر سوى لعدد صغير من البلدان النامية.

تستدعي الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا يقظة جماعية وإعادة نظر في الأمور. ماذا حدث لالتزاماتنا العديدة؟ ماذا حدث لوعودنا العديدة؟

بالنسبة لقواعد التجارة الدولية، التي لا تزال غير مواتية للبلدان الفقيرة؛ وبالنسبة لتخفيف عبء الدين الذي طال انتظاره؛ وبالنسبة لحقيقة أن هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لم يحققه سوى جزء صغير من البلدان المانحة، يمكن أن نسأل أنفسنا ما الذي حدث للتضامن الذي أعلن بصوت عالٍ في قمة الألفية.

إن فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية العام الماضي في كنكون – التي عُقدت لتسوية قضايا إلغاء الإعانات الزراعية وتوفير وصول منتجات بلدان الجنوب إلى أسواق العالم الصناعي، وهي قضايا هامة للغاية – أبرز مرة أخرى الفجوة بين الشمال والجنوب وأثار مخاوف حقيقية بالنسبة لمستقبل نظام التجارة المتعدد الأطراف.

وعلى أساس هذه الأسئلة والمخاوف، يؤكد وفد توغو مجدداً ضرورة أن يجسد جميع الشركاء الدوليين بالفعل الإرادة السياسية التي أعلنوها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لإعطاء زخم جديد للجهود التي تبذل لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، والوصول المنصف إلى الأسواق، وحماية البيئة، ومكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل وسائر الأمراض المعدية.

سيكون عام ٢٠٠٥ عاماً حاسماً لمنظمتنا. وفي الحقيقة، يتعين أن ننظر بتعمق في عام ٢٠٠٥ في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي عام ٢٠٠٥، يتعين أن نجري مناقشة رفيعة المستوى حول تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، يتعين أن نبقي نصب أعيننا أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين حددت أهدافاً محددة يتعين تحقيقها في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٥ للقضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وقبل كل شيء، سيكون عام ٢٠٠٥ عام الاجتماع العام الرفيع المستوى لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات التي جرى التعهد بها في إعلان الألفية وفي مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

ولذلك، فإننا ننتظر تلك الاجتماعات باهتمام. فهي ستوفر لنا فرصة لنؤكد مجدداً على التزامنا السياسي ببناء عالم ينعم بقدر أكبر من التضامن والرخاء لإعطاء أمل مرة أخرى لتلك الفئة الكبيرة من سكان العالم التي تعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، وتعاني من الجوع وسوء التغذية ولا تستطيع الحصول على مياه صالحة للشرب.

السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نرغب في تحقيقها لبلداننا لا يمكن أن تتحقق بدون مشاركة الشعوب مشاركة فعالة في إدارة الشؤون العامة. وقد أصبحت الديمقراطية في توغو، القائمة على نظام متعدد الأحزاب وعلى سيادة القانون، واقعاً حياً تحقق بفضل إجراءات من بينها اعتماد تشريعات هامة ونصوص إدارية وإنشاء كل مؤسسة تقريباً نص عليها الدستور. وبالإيمان والتصميم، تكافح حكومة توغو، بدفع من رئيس الدولة، لبناء مجتمع ديمقراطي فعلاً يراعي أيضاً الحقائق الاجتماعية لبلدنا.

ولكي تتمكن الحكومة من إكمال مهمتها، أعلنت انفتاحها لأية مساهمة بنَّاءة من الطبقة السياسية الوطنية والمجتمع المدني، ومن شركائنا في التنمية. وفي هذا السياق، ابتدأت الحكومة في ١٤ نيسان/أبريل مشاورات مع الاتحاد الأوروبي، تمشياً مع أحكام المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو للشراكة، الذي يربط تلك المنظمة بمجموعة دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي بداية المشاورات، أيدت الحكومة عدداً من الالتزامات التي أوشك تنفيذها أن يكتمل حالياً، وينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إرساء أسس أفضل لثقافة الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون.

وتعتزم الحكومة السعي جاهدة لإيصال المشاورات إلى نتيجة ناجحة، هدفها النهائي استئناف التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتوغو. والحماس السياسي لسلطات توغو – الذي

انعكس في إقامة حوار وطني شامل مستمر؛ واعتماد قانون للصحافة والاتصالات؛ ووضع قانون محسن للانتخابات وقانون لتمويل الأحزاب السياسية؛ والقرار الذي اتخذه رئيس الدولة في ١١ آب/أغسطس بالإفراج عما يزيد على ٥٠٠ من سجناء القانون العام – ضمانة لتصميم الحكومة على تهيئة ظروف مواتية يتمتع فيها مواطنو توغو بحقوقهم الأساسية، ولا سيما حقوقهم السياسية والاقتصادية.

ونغتنم هذه الفرصة لنوجه نداءً عاجلاً لجميع شركائنا في التنمية لمساعدة حكومة توغو في عملية تقوية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

لا يسعني أن أختتم بياني دون العودة لموضوع إصلاح الأمم المتحدة المتكرر. وتود حكومة توغو أن تقترح اتخاذ قرارات جريئة في هذه الدورة للتعجيل في عملية إصلاح المنظومة، وخاصة مجلس الأمن، ليكون الموضوع أكثر من مجرد سراب. وفي الحقيقة، تستدعي التحديات العديدة التي تواجه عالم اليوم وجود مجلس أمن أقوى وأكثر فاعلية. ولا يمكن ضمان تحقيق ذلك إلا إذا كانت عضوية المجلس أكثر تمثيلاً وأكثر ديمقراطية. وفي هذا الصدد، تستحق أفريقيا أن تحتل مكاناً ملائماً في تلك الهيئة الحيوية من هيئات الأمم المتحدة.

ولذلك، يجب توسيع مجلس الأمن بفئتي عضويته، الدائمة وغير الدائمة، ليستوفي معايير الديمقراطية التي يتطلبها عصرنا، ولـيُمكِّن مختلف مجموعات البلدان من تقديم مساعدتها القيمة في تحقيق أهداف منظمتنا، التي تشمل السلام والأمن، والعمل من أجل الحرية والديمقراطية، وضمان الرخاء على صعيد عالمي من خلال تجارة دولية حرة ومنصفة، والحفاظ على بيئة سليمة وعلاقات دولية مستقرة تقوم على الحوار. وإذا كنا نسعى حقاً لتحقيق كل هذه المسائل، فإننا يجب أن نوفر لمنظمتنا الجماعية الموارد التي تتناسب مع حجم المهمة.

آمل أن تعمل هذه الدورة على تعزيز التعاون بين دولنا وشعوبنا، وأن تساعدنا على تعزيز السلام وتحقيق الأمن والتنمية الدائمة للجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تيموثي هارس، وزير الخارجية والتعليم في سانت كيتس ونيفس.

السيد هارس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بكم وأهنئكم سيدي وأن أهنئ جمهورية الغابون من خلالكم، للسماح لنا بأن نتشاطر تجربتكم وخبرتكم بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ويجب أن أنقل للسيد جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، امتنان بلدي له على عمله الشاق ومساهمته التي لا تنسى التي قدمها لهذه المنظمة على مدى العام الماضي.

تؤكد حكومة سانت كيتس ونيفس مجدداً على دعمها القوي للأهداف الإنمائية للألفية وعلى التزامها بها، وهي أهداف جديرة بالثناء ويمكن تحقيقها. فأهدافها المعلنة أساسية وأدمجت منذ مدة طويلة في جدول أعمال بلدي الوطني للتنمية البشرية.

قبل الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية بعقود، جعلت سانت كيتس ونيفس التعليم الابتدائي والثانوي إلزامياً، مما قد يفسر تحقيقنا لمعدل تعليم يبلغ ٩٧,٨ في المائة. ونحن في الجماعة الكاريبية فخورون جداً بإنجازاتنا في ميدان التعليم. ونحن مدينون بقدر كبير من هذا النجاح لنظامنا التعليمي المترابط منطقياً ولجامعة ويست إنديز، التي تظل سمعتها الأكاديمية تدهش شعبنا وتتطور لتلبية احتياجاته. وندعو زميلاتنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستطلاع

هذا المورد في منطقة الكاريبي ليتسنى لمواطنيها مواصلة التعليم العالي في تلك المؤسسة التعليمية العظيمة وفي جو متعدد الثقافات ومن أكثر الأجواء تمتعاً بالسلم و لم تعبث به يد الإنسان.

من السهل أن يأخذني الحماس عندما أتكلم عن جهودنا في معالجة قضية المرأة في التنمية، ولكننا لن نغفل توخي الحيطة والحذر. نحن، في سانت كيتس ونيفس، سلّمنا بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستفدنا منها. وقد تذكرون أن سانت كيتس ونيفس كانت من بين أول الدول في نصف الكرة الغربي هذا التي أنشأت وزارة لشؤون المرأة.

ومن المهم أيضاً لحكومة سانت كيتس ونيفس أن تكسب الحرب ضد الفقر. ولا نزال مصممين في جهودنا الرامية للقضاء على الفقر، وهي مسألة ليست مجرد فكرة نبيلة. إنها هدف عملي يمكن تحقيقه، وبإذن الله، هذا هو الشيء الصحيح الذي يجب عمله. وقد عانينا في سانت كيتس ونيفس، على مدى السنوات السبع الماضية، من حالات اختلال اجتماعي واقتصادي في أعقاب عدة كوارث طبيعية مأساوية، وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، واتجاه النشاط الاقتصادي العالمي للهبوط. مع ذلك، وبإيلاء العناية والاهتمام اللازمين لإدارة حكيمة للشؤون المالية العامة والنقدية، بدأنا نستثمر في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لبلدنا ونواصل إعطاء الشعب الأولوية في كل ما نقوم به.

وقد استثمرت حكومتي مبالغ كبيرة في نظام الصحة الوطني، ودعمته ببناء مستشفى حديث وتطوير العاملين في مجال الرعاية الصحية مهنياً. ونعتقد أن هذا سيحسّن نوعية الرعاية الصحية للمواطنين والزوار على حد سواء، ويحسّن حصولهم عليها. وجهودنا المستمرة لبناء أمة تتمتع بالصحة تتماشى مع تصميمنا على تخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الوالدات.

وحسّنت مشاريعنا الاستثمارية الرأسمالية شبكات التوزيع الموجودة لتلبية الطلب ولتحسين تغطية الخدمات المقدمة لتوفير المياه الصالحة للشرب في جميع أنحاء سانت كيتس ونيفس. وبرامجنا لتحسين الطرق وصيانتها أضافت أميالاً من الطرق المعبدة وحسنت الصرف في جميع أنحاء اتحاد الجزيرتين. وأدى تحسين المنتجات السياحية إلى توليد عدة وظائف جديدة تتماشى مع جدول أعمال حكومتي الذي يركز على الشعب. وقد مكّننا ذلك من تقليل اعتمادنا على اقتصاد قائم على الزراعة لا يزال يعاني بسبب تقديم بلدان كبيرة الإعانات الحكومية لمزارعيها. فهذه الإعانات جعلت المنافسة أكثر صعوبة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة، مثل اقتصاد بلدي. ومما زاد من إضعاف قدرتنا على المنافسة القرار الأحادي الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي مؤخراً بتخفيض سعر السكر بنسبة تتجاوز ٣٠ في المائة.

على الرغم من هذه التحديات، فإننا ماضون قدماً، واضعين نصب أعيننا ضرورة الحفاظ على البيئة. جزيرتا سانت كيتس ونيفس جزيرتان جميلتان تواجهان واقعاً جغرافياً يتمثل في كونهما واقعتان في ممر الأعاصير. ونشاهد الخسارة التي لحقت بالشواطئ وتآكلها بسبب ارتفاع مستويات مياه البحر وبسبب الأعاصير. وكان إدماج سياسات بيئية مستدامة في جدول أعمال تنميتنا تحدياً حقيقياً. إلا أن تصميمنا على حماية إرث جزيرتينا والحفاظ عليه، باعتماد برامج غير ضارة بالبيئة، أمر حتمي.

وفي هذا الوقت، أريد أن أشدد على الحالة الراهنة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. فجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تفتقر إلى وفورات الاقتصاد الكبير اللازمة لتتغلب بمفردها على جوانب ضعفها. فنحن ضعفاء للغاية إلا إذا شكلنا شراكة جغرافية، كما فعلت بلدان الجماعة الكاريبية. إلا أن هذا لا يخلصنا من جوانب الضعف

التي نواجهها كل يوم. فالشراكة الجغرافية لا تمكننا من التصرف بسرعة أثناء الشدائد.

يحث وفدي المجتمع الدولي على قبول مفهوم الضعف، مما يؤدي إلى مؤشر للضعف يمكن تطبيقه على نحو مناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالدمار الذي لحق بجزيرة غرينادا ثلاث ساعات عندما ضربها إعصار ايفان يبيّن لنا كيف يمكن أن يُمحى ما أنجزه جيل من التنمية في دولة صغيرة ضعيفة. توجد حاجة ملحة لصندوق عالمي للتنمية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الانتعاش بعد تعرضها للكوارث على صعيد الوطن.

الشراكات البراغماتية والإنتاجية أفضل آلية فعالة متاحة للمجتمع الدولي لمعالجة المشاكل المتعددة التي نواجهها. إننا نتكلم عن مسائل هامة مثل الديمقراطية والعولمة والإرهاب والقضاء على الفقر والتنمية البشرية وتفشي الأمراض المعدية، كما لو أنها منفصلة بعضها عن بعض تماماً. وأفضل وسيلة لتحقيق هدف التنمية البشرية بأي مقياس هو التسليم بترابط حياتنا واقتصاداتنا وسياساتنا. وهذا يفرض التزاماً يستدعي وضع استراتيجيات مشتركة وشراكات ونُهُج للسياسة العامة تقبل وتعالج الروابط المتأصلة بين المشاكل التي تواجهها الدول المستقلة.

إنني أعترف بأن الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي أول آلية إقليمية، كما أنها الآلية الوحيدة التي أنشئت للتصدي لهذا الوباء بوسيلة متعددة الجنسيات. فتعاوننا الإقليمي أدى إلى تخفيض تكاليف العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسية من ٢٠ ٠٠٠ دولار لكل شخص سنوياً إلى ٢٠٠ دولار لكل مريض سنوياً. ونجحنا أيضاً في التفاوض على تخفيض أسعار عقاقير صيدلانية هامة أخرى. وتبيّن هذه التجربة قيمة الشراكة والتعاون. إننا نؤمن بأن شبكات العمل أكثر الوسائل فعالية لحل المشاكل. ونحن نقدر جهود الصندوق العالمي والأمم المتحدة في عملهما على تعبئة موارد إضافية لمعالجة الأشخاص المصابين بنقص المناعة المكتسب/الإيدز ومحاربة انتشار هذا المرض.

إن فكرة مكافحة الإيدز بالإيمان وحده تبسط الحالة الإنسانية وتوحي بعدم فهم طبيعة هذا المرض ونطاقه. وتؤكد حكومتي على أن نهج السياسة الواقعية لمكافحة انتشار الإيدز أمر أساسي بالنسبة للحكم السليم، تماما مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة. فالحكم السليم يعني أن تصغي الحكومة لمواطنيها وتهتم بهم. كما يتطلب الحكم السليم أن يحتل الزعماء مرتبة الريادة بشجاعة أخلاقية وأن يتخذوا إجراءات جريئة ومثيرة للجدل في بعض الأحيان من أجل الصالح العام.

يعني الحكم السليم وضع الأمم المتحدة في صميم تفاعلنا الدولي، وفقا للميثاق وفي مراعاة تامة له. كما يتطلب الحكم السليم احترام حق كل دولة في اختيار مسارها، بما يتماشى مع قوانينها الخاصة وإرادة شعبها. والحكم السليم لا يتعلق فقط بإمكانية نبذنا بلدا من البلدان إن كانت سياساته تتعارض مع برنامجنا الوطني. يجب أن يكون الحكم السليم متعلقا بخلق التفاهم والتعاون والشراكة بشكل أفضل وكذا مد جسور الصداقة. إن الحكم السليم يعني لنا في سانت كيتس ونيفس أن تحترم الحكومات المعايير والمبادئ المتعارف عليها دوليا وتلتزم بها وألا تستبعدها حينما تقتضي مصلحتهما ذلك. ويشمل الحكم السليم تطبيق نفس المعايير على الجميع وعدم رفع المستوى بالنسبة لبعض البلدان وخفضه بالنسبة لبلدان أخرى.

يجب أن يدفعنا الحكم السليم إلى الاعتراف بأن ٢٣ مليون شخص تقريبا بجمهورية الصين في تايوان يعيشون في عزلة دبلوماسية قاسية، مستبعدين من حوارنا الدولي.

ويتطلب الحكم السليم من كافة الدول التي تحب السلم أن تناشد جانبي مضايق تايوان، ليس الالتزام بالحوار البناء والدبلوماسية الوقائية فحسب، ولكن أيضا الانخراط فيهما بجدية. كما أن الحكم السليم يلزمنا بدعم العمل الدؤوب الذي يضطلع به زعماء وشعب جمهورية الصين في تايوان من أجل احترام القانون الدولي والعمل في إطاره. ومنطق الحكم السليم يقول لنا في سانت كيتس ونيفس إن الشعب الملتزم بسيادة القانون والديمقراطية والذي يريد الاستثمار في التنمية البشرية في بلاده وخارجها، يجب أن لا يستثنى أبدا من أخوة الشعوب.

وعلاوة على ذلك، تفخر الجماعة الكاريبية بنظام حكومتنا وديمقراطياتنا المتينة المستقاة من تقاليد ترجع لقرون خلت. إن تاريخنا يعلمنا أن الحكم السليم والتنمية البشرية كلٌ لا يتجزأ. وحيثما لم تزدهر الديمقراطية ذات الطابع التمثيلي وبناء المؤسسات الديمقراطية وحرية التعبير وحماية حقوق الإنسان، عانت التنمية البشرية. وحيثما لم تحترم الحكومات إرادة الشعب، تداعت التنمية البشرية. وبالرغم من أن الجماعة الكاريبية تواجه قيودا وتحديات كبيرة بسبب نقص الموارد الطبيعية والمالية، حاولنا أن نبني مؤسسات ديمقراطية موثوقة ونظام عدالة موثوق وديمقراطيات دائمة يجري فيها نقل السلطة من الحكومات التي تتلقد الحكم إلى أحزاب المعارضة دون وقوع أي حادث. وإننا مستعدون لإشراك بقية العالم في هذه التجارب.

في الختام، ظلت البلدان والدوائر الأكاديمية خلال عقود تشك في قابلية الدول الصغيرة للبقاء. غير أن التاريخ لم يشهد قابليتنا للبقاء فحسب، بل شهد أننا منارة أمل يعوّل عليها الآخرين، سواء كانوا كبارا أو صغارا. إننا نعيش في عالم مترابط حيث تكون للقرارات السياسية الوطنية في أحد أرجاء العالم نتائج مدمرة على بعد آلاف الأميال.

لذا فإنه لا بد لنا أن نصبح حماة إخوتنا. وبتلك الروح ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها للاجتماع الدولي لاستعراض برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده بموريشيوس في شهر كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٥.

أخيرا، أود أن أكرر ندائي بأن الشراكة يجب أن تُبز القومية وأن تعددية الأطراف يجب أن تتجاوز الأحادية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد مختار وان، وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية مالي.

السيد وان (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي بانتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وأن أؤكد لكم، أنتم وأعضاء المكتب الآخرين، الذين أهنئهك كذلك، دعم وفد مالي الكامل، وأنتم تقومون بمهمتكم.

كما أود أن أشيد بتفاني الأمين العام كوفي عنان وأن أشكره على جهوده الدؤوبة في خدمة الأمم المتحدة.

قبل ستة أيام أحيت مالي، بطريقتها الخاصة، الذكرى الرابعة والأربعين لاستقلالها. ومن هذا المنبر، وهو أكثر المنابر رمزية، أود أن أذكر بجهود بلادي، تحت قيادة السيد أحمد توماني توري، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، من أجل بناء دولة مالي ديمقراطية ومستقرة ومزدهرة، تحتل مكانتها بين الأمم.

منذ عدة أسابيع ظل بلدنا وبلدان أخرى من منطقة شمال وغرب أفريقيا تعاني من غزو للجراد لم يسبق له مثيل. وكما أكد الرئيس أحمد توماني توري في خطابه للأمة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، فاق هذا الغزو وسرعته أكثر التوقعات تشاؤما. وإن الآثار المأساوية لكارثة الحشرات هذه على الحصاد المقبل وعلى الحياة النباتية، تشكل خطرا محققا على

معيشة ملايين الرجال والنساء الذين أصبحوا عرضة للمجاعة.

وإن حكومة جمهورية مالي تعمل بنشاط لكبح الآفة، أولا من خلال تعبئة وطنية جمعت أفرقة المكافحة، وفرقا من الجيش وجماعات القرى للعمل ميدانيا، وبدعم من المجتمع الدولي، وبالخصوص الدول الأفريقية الشقيقة. وإنني أكرر امتنان بلدي للجميع. ومع ذلك، أود أيضا أن أؤكد على أننا، إذ نواجه بلاء الحشرات، وبغية ضمان الأمن الغذائي للبلدان التي هجم عليها الجراد، بما فيها مالي، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة للشروع في التعبئة الدولية في الأجل القصر والمتوسط والطويل وتدعيمها. وعلينا العمل بسرعة وبفعالية.

إننا ما زلنا نهتم بالقضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

في السنة الماضية، رأينا الأزمات والصراعات تتضاعف في كل أنحاء العالم. أود أن أشير، على وجه الخصوص، إلى الحالة في غرب أفريقيا ومبادرات مالي للمساهمة في تسوية أزمة كوت ديفوار، التي لديها انعكاسات خطيرة على المنطقة دون الإقليمية وعواقب على السلام والاستقرار في غرب أفريقيا.

وفي هذا الصدد، مكَّن ما يسمى اجتماع باماكو الثاني من تهيئة الظروف الملائمة لنجاح الاجتماع الثالث الرفيع المستوى بأكرا. وأكرر بقوة تأكيد الرئيس أحمد توماني توري أن مالي ستواصل دعم السلام والمصالحة في كوت ديفوار: السلام لشعب كوت ديفوار والسلام لكل الأجانب الذين يعيشون في ذلك البلد الشقيق المجاور.

وأود هنا الإشارة إلى مشاركة مالي في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وهايتي.

وعلاوة على ذلك، إن التزام مالي بالسلام والأمن الدوليين هو أصل عملنا من أجل جعل منطقة الساحل والصحراء مركز تنسيق للتنمية والاستقرار. وقد كان هذا واضحا على وجه الخصوص خلال رئاسة مالي لتجمُّع الساحل والصحراء.

كما أن مالي قلقة جدا بشأن الحالة في الشرق الأوسط: إجراءات إغلاق الأراضي الفلسطينية والاعتقالات التعسفية والإعدامات خارج إطار القضاء وتدمير الممتلكات والاستيلاء على الأراضي وعدم احترام القرارات التي اعتمدها المجتمع الدولي والحصار المفروض على الرئيس عرفات، تلك الأعمال لا تساعد على إقامة سلام حقيقي في ذلك الجزء من العالم. وتوجه مالي التي، ساندت دوما القضية العادلة للشعب الفلسطيني، نداء عاجلا إلى أعضاء الجماعة الرباعية من أجل إعادة الحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بغية التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة ودائمة لهذا الصراع الذي استمر أطول مما ينبغي.

ويشكل الإرهاب الدولي اليوم تحديا آخر للسلام والأمن الدوليين. فقد رأينا هذه الظاهرة في كل القارات مما يوضح كثيرا أن الإرهاب لا وطن له ولا دين. ولهذا السبب على المجتمع الدولي أن يبدي إرادة سياسية راسخة في مكافحة الإرهاب من خلال تعزيز الترسانة القانونية المتوفرة وإدخال آليات للتعاون والمساعدة التقنية من بين أمور أخرى. وبعد هذا، علينا أن نعالج الأسباب العميقة لتلك الظاهرة، من بينها الفقر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعصب والظلم والإفلات من العقاب.

كما أن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر قلق كبير لنا. وقدمت مالي مساهمة هامة في هذا المجال من خلال صياغة مبادرات على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تناضل مالي من أجل

تحويل الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة في غرب أفريقيا إلى اتفاقية. كما نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يعمل بعزم على وضع صك قانوني ملزم بشأن وسم وتسجيل وتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وتشكل حالة الأطفال في الصراعات المسلحة مصدر قلق لبلادي. إننا نؤيد تأييدا تاما تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (E/CN.4/2004/70)، وندعو إلى التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤). وفي نفس الاتجاه، تعمل مالي في إطار شبكة الأمن البشري من أجل إبقاء هذه المسألة من بين أولويات منظمتنا.

ومن أجل الوقاية الفعالة من حدوث حالات الأزمة والصراع هذه وإدارتها – أي حفظ وضمان السلام والأمن الدوليين – على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل نظام دولي قائم على حكم القانون ومن أجل أمم متحدة ذات شرعية معززة. وبالتالي، نرحب بإنشاء الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وننتظر استنتاجاته بتوق.

إن مسألة التنمية أولوية في جدول الأعمال الدولي ويجب أن تبقى كذلك، وبالتالي نرحب بقرار عقد جلسة عامة سنة ٢٠٠٥ مخصصة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية وللمتابعة والتنفيذ الشاملين والمنسقين للوثائق الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية. ونأمل في أن يمكننا ذلك الاجتماع من إجراء استعراض موضوعي وصريح للطريقة التي تم بها الوفاء بالالتزامات، بما في ذلك التقدم الذي أحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الانتصار على الفقر هدف أساسي لحكومة جمهورية مالي. وفي إطار هذا المسعى، مكن اعتماد إطار استراتيجي سنة ٢٠٠٢ وتنفيذه من تحقيق نتائج هامة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الريفية والبنية التحتية الأساسية. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن مساندة مالي للمبادرة التي أطلقها الرئيسان جاك شيراك ولويس إيناسيو لولا دا سيلفا التي أفضت إلى إعلان نيويورك المتعلق بالقضاء على الجوع والفقر الذي تم اعتماده في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وبخصوص مفاوضات التجارة، تولي مالي أهمية كبرى لجولة المفاوضات التجارية الجارية في منظمة التجارة العالمية: جولة الدوحة للتنمية. ونأمل أن تفضي تلك المفاوضات إلى نظام اقتصادي من شأنه أن يمكن كل البلدان، وخاصة البلدان النامية، من بلوغ أقصى إمكانياتها. ونأمل في أن نرى فتحا كبيرا حقيقيا في المفاوضات الزراعية التي يجب أن تؤدي إلى القضاء على الإعانات وآليات دعم الإنتاج والتصدير الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالقطن. فالقطن، في الواقع، أحد السلع التي نقدم فيها، نحن البلدان الأفريقية المنتجة، ميزات مقارنة حقيقية، لأن تكاليف الإنتاج عندنا تمثل خمس ما هي عليه في البلدان المتقدمة. لكن في الوقت الحاضر، تتضرر بلداننا بشكل شديد من إعانات الإنتاج والتصدير للقطن.

ولذلك السبب، نجدد تأكيد معارضتنا لسياسة الإعانات التي تقوض تنافس السوق الحرة وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار في السوق الدولي وتمنع زراعتنا من الإقلاع.

ولهذا تدعو مالي كذلك إلى القضاء التدريجي على كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية وكذا تنفيذ الإجراءات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات. ونحن مسرورون لالتزام الاتحاد الأوروبي بتسهيل اندماج أقل البلدان نموا في إطار منظومة التجارة متعددة الأطراف، بما في

ذلك من خلال اعتمال خطة عمل للزراعة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تتضمن اقتراحا لإقامة شراكة أفريقية أوروبية بشأن القطن.

يزحف وباء نقص المناعة البشرية (الإيدز) بوتيرة مرعبة أصبحت اليوم، إضافة إلى انعكاساتها الصحية، مشكلة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في أفريقيا. ولهذا السبب، علينا أن ننفذ بشكل عاجل وكامل الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا سنة ٢٠٠١ لكي نتمكن من تعبئة الطاقة والموارد الضرورية لمكافحة هذه الكارثة بشكل فعال. وقد أقامت مالي برنامجا متعدد القطاعات لمكافحة داء الإيدز بكلفة ١٥٠ مليون دولار أو ٧٣ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد الأفريقي المالي.

وسيمكن تنفيذ ذلك البرنامج من توزيع مضادات فيروس النسخ العكسي للمرضى مجانا، بالإضافة إلى توفير الزخم الضروري لحملة الإعلام والتوعية من أجل الوقاية. وستنشأ مختبرات نموذجية للفحص وتقديم النصائح في جميع أنحاء البلاد، وستقام أعمال تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم للعون الاجتماعي، وهكذا تتوفر فرص عمل للشباب.

فيما يتعلق بحالة المعاقين، تشعر مالي بالارتياح للمفاوضات الجارية لصياغة اتفاقية لحماية حقوق المعاقين وكرامتهم. ونحن مقتنعون بأن اعتماد مثل هذه الآلية سوف يوفر إطارا لتحقيق اندماج اجتماعي واقتصادي أفضل للمعاقين، يسمح لهم بالمساهمة الكاملة في جهود تنمية مجتمعاتهم.

أود أن أختتم حديثي على نفس النحو الذي بدأت به وهو إعادة التأكيد بقوة على ثقة مالي في الأمم المتحدة التي وضعت أهدافها ومبادئها قبل ٦٠ عاما تقريبا، والتي ما زالت تحتفظ بكل ما لها من دلالة وبكامل أهميتها. صحيح إن قدرة ومصداقية الأمم المتحدة قد ضعفتا في الآونة الأخيرة. لذلك من الضروري أن نقوم بإصلاح جذري للمنظمة وأن ننشط هيئاتها الرئيسية. وترحب مالي بالتقدم المهم الذي تم تحقيقه في إطار تنشيط عمل الجمعية العامة. وإن إعادة تنظيم أعمال اللجان الكبرى، وتعزيز دور المكتب، وتحسين أساليب العمل سوف تؤدي بالتأكيد إلى زيادة فعالية هذه الهيئة الهامة. وأود أن أثني، سيدي، على سلفكم، السيد جوليان هنت، للعمل الرائع الذي أنجزه في هذا المجال.

تتشاطر مالي الموقف الأفريقي العام الذي يعتبر أن إصلاح مجلس الأمن مهمة ضرورية – وبالفعل أولوية – إذا ما أردنا تعزيز قدرات ومصداقية تلك الهيئة الهامة. يجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلا وأكثر شرعية. وينبغي أن يعكس تكوين مجلس الأمن واقع العالم المعاصر وأن يُوسع في فئتي العضوية، مع الأخذ في الاعتبار بشكل خاص تمثيل أفريقيا.

لقد وضعت شعوب العالم أملها في الأمم المتحدة، ونتوقع في المقابل، مزيدا من السلم، والأمن، والديمقراطية، والتنمية، والتضامن. ونحن كمجتمع دولي نمتلك الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، بفضل الوعي الجماعي وصيانة القيم التي نتقاسمها جميعا، وهي الديمقراطية واحترام سيادة القانون، وأولية حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وحماية أجيال المستقبل من آفة الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد سيوم مسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

السيد مسفين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم في اضطلاعكم بهذه المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقكم. ولا يساورني أي شك في أن

غابون وأفريقيا ستشعران معا بالفخر تجاه القيادة التي أعلم حق العلم أنكم ستوفرونها خلال هذه الدورة.

كما أود أيضا أن أثني على سلفكم على إسهاماته القيمة في نجاح الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

ما برحنا نشعر ببالغ الامتنان للأمين العام، السيد كوفي عنان، على العمل العظيم الذي قام به في مختلف المجالات وعلى مختلف الصعد. ونحن ممتنون له غاية الامتنان على قيامه بكل ما هو ممكن إنسانيا على المستوى الدولي لحماية مصداقية الأمم المتحدة والدفاع عن سيادة القانون. وعلى صعيد أفريقيا، نعرب عن تقديرنا لالتزامه بتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة لإعادة بعث الأمل في إحياء هذه القارة.

لم يسبق لنا في أفريقيا أن كنا على هذا القدر من العزم والتصميم في محاولتنا تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في قارتنا وتهيئة البيئة المواتية لتحقيق السلم والاستقرار.

ذلك ما يعبر عنه تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وما ترمز إليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إن آلية استعراض الأقران التابعة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مثال حي على التزام أفريقيا بالحكم الصالح والخاضع للمساءلة.

إن النشاط المتجدد واستباق الأحداث الذي بدأنا اتباعه في أفريقيا في ميادين السلم والاستقرار ضمن إطار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، هو بالفعل بداية مشجعة. إلا أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها أفريقيا، فإن التقدم الذي أحرزناه كان متواضعا وبالتالي لم يكن كافيا لتحقيق الأمل في مستقبل القارة.

وجزء من تفسير ذلك واضح. لا يوجد هناك دعم دولي كاف لتمكين أفريقيا من التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها. كما أن شروط التبادل التجاري ما زالت ضد مصلحة التنمية في أفريقيا. علاوة على ذلك، يحرز تقدم جوهري في التخفيف من عبء الديون الواقع على العديد من الدول في أفريقيا.

إن تلك العوامل مجتمعة هي التي أثارت شكوكا جدية بشأن قدرة العديد من البلدان في أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نأمل في أن تعكس تلك الاتجاهات، وأن يتم الوفاء بالوعود التي قطعت في إعلان الألفية.

في نهاية المطاف، يجب أن تتولى الأمم المسؤولية عن مستقبلها وتنميتها وسلمها واستقرارها. وإثيوبيا لا تساورها أية أوهام في هذا المضمار. نحن ندرك تماما أن ما يفعله الإثيوبيون هو الذي، في التحليل النهائي، سيشكل ويقرر مستقبلهم. وقناعتنا تلك هي أساس الأنشطة المختلفة الجارية حاليا في بلادنا.

فيما يتعلق بقضايا التنمية، فإن المهمة الأساسية أمامنا هي مكافحة الفقر وضمان الأمن الغذائي لشعوبنا. وأي أمة متنوعة كإثيوبيا لا يمكن أن تتحمل أي شكل من أشكال الحكم سوى الحكم الديمقراطي. وبالتالي، فإن مجرد بقاء إثيوبيا يتطلب حكما رشيدا ومعالجة ديمقراطية للاختلافات، لا كأسلوب نفضله بل كمسألة يفرضها حسن التقدير. فالسلم والاستقرار في إثيوبيا يتوقفان على تعميق الديمقراطية في البلاد.

ولهذا السبب تحديدا، ومن أجل تعويض الوقت الضائع، ليس لدى إثيوبيا في الوقت الحاضر واجب أكبر من تعزيز السلم والاستقرار في بلادنا وفي المنطقة التي تشكل إثيوبيا جزءا منها.

إنه نفس المنطق الذي يحكم موقف إثيوبيا من عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا. ليس هناك من شك في أن إثيوبيا

تريد أن تضع الأزمة التي نشأت بينها وبين إريتريا خلفها. ونحن مقتنعون بأن كلا الشعبين يخطئان إذا نظر كل منهما إلى الآخر بوصفه العدو. الحقيقة هناك عدو واحد مشترك يتمثل في الفقر والتخلف.

من المؤسف، فعلا، أنه بعد الكثير من إراقة الدماء أصبح من الصعب لإثيوبيا وإريتريا إكمال عملية السلام رسميا بسبب التعقيدات التي خُلقت فيما يتعلق بتطبيق بعض جوانب قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. وأقول ''بعض جوانب قرار تلك اللجنة''، لأننا نجد بعد اتضاح الأمور أن العقبات التي تحول دون تحقيق فتح كبير في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا تتعلق بخلاف حول ترسيم ما لا يزيد عن ١٥ في المائة من الحدود المشتركة، التي يتجاوز طولها ١ ٠٠٠ كيلومتر.

أود أن أكون واضحا جدا، إن إثيوبيا مستعدة لأن تفعل كل ما هو في مقدور البشر في سبيل السلام. ولا توجد لدينا أولوية أعلى من كفالة السلام في بلدنا وإقامة علاقات مستقرة متبادلة المنفعة مع جميع جيراننا. ولهذا السبب بالضبط قلنا مرارا وتكرارا إننا مستعدون للدخول في حوار مع إريتريا بهدف التوصل إلى حل فيه مكسب للطرفين للخروج من المأزق الذي يجد كلا البلدين نفسه فيه.

إن الحوار وتطبيع العلاقات بين البلدين ليس منّة يتكرم بها أي من الطرفين على الآخر، أو على المجتمع الدولي. إنه بالأحرى التزام يقع على عاتق البلدين لأن القانون الدولي واتفاق الجزائر يستبعدان كل الخيارات الأخرى.

إن النهوض بالسلام الدائم بين البلدين والدعوة إلى الوقف الدائم للأعمال العدائية العسكرية بين الطرفين يشكلان الركيزتين التوأمتين اللتين يستند إليهما اتفاق الجزائر. وإثيوبيا على اقتناع بأن تنفيذ بعض الجوانب من ملاحظات لجنة الحدود بشأن ترسيم الحدود لن يخدم مصلحة السلام بين البلدين ولن يدفع قدما بالأهداف الرئيسية لاتفاق الجزائر، ولن يعزز قضية السلام في منطقتنا دون الإقليمية أيضا.

وفي ظل تلك الظروف شعرت إثيوبيا بأنه لا يوجد سوى سبيل واحد للخروج من المأزق، وذلك هو الحوار المفتوح حول كل المسائل التي تسبب الخلاف بين إثيوبيا وإريتريا، بما فيها مسائل ترسيم الحدود بقصد إيجاد طريقة ودية مقبولة بشكل متبادل، للخروج من المأزق والاتفاق على طريقة للتعايش تشكل أساسا لتطبيع العلاقات بين البلدين.

لكن إريتريا تفكر بطريقة مختلفة. فهي تواصل الاستغراق في الأمل في دفع مجلس الأمن إلى فرض جزاءات على إثيوبيا والشعور بالارتياح الذي سيساورها من نتيجة كهذه. ويتعين حمل إريتريا على إدراك أن هذا ليس من المرجح أن يحدث. لا لأن إريتريا ليست ضخمة بما يكفي لكي تملي إرادتها، وإنما لأن الفكرة غير ملائمة وغير معقولة بالمرة. وإذا دفعنا بالشكليات جانبا – وبصرف النظر عن عبارة إريتريا المتكررة عن ''القرار النهائي الإلزامي'' – لا يمكن لأي شخص بعقلية منصفة أن ينسى ما حدث في أيار/مايو ١٩٩٨ واستمر حتى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٠، وما قالته منظمة الوحدة الأفريقية عن بادمي وضواحيها.

لكن التكلم عن الماضي لن يفيد لا إثيوبيا ولا إريتريا. فلا يمكن للبلدين أن يواصلا تكريس كل هذا الوقت في انشغال كل منهما بالآخر. فهذا لن يترك وقتا كافيا للتفكير في مستقبلهما ومستقبل أبناء شعبيهما الجياع المعدمين.

وتوجد نقطة مهمة أخرى لا يجوز السماح لإريتريا بأن تواصل تضليل المجتمع الدولي بشأنها. فلا يوجد في كامل

نص اتفاق الجزائر المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أي حكم يخول أي كيان – بما في ذلك مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي – تنفيذ قرار صادر عن محكمة. وغياب هذا الحكم كان عمدا وليس صدفة. فتحقيق السلام وتنفيذ ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين مسؤولية تقع أولا على عاتق إثيوبيا وإريتريا، وتلك نقطة تكررت في شتى قرارات مجلس الأمن.

اسمحوا لي أن اختتم الموضوع بتكرار نقطة أساسية واحدة. إن إثيوبيا ملتزمة بالسلام مع إريتريا وبإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف. وأيا كانت الوسائل المتوفرة لبلوغ ذلك الهدف، فإننا سنكون على استعداد للقبول والترحيب بها. والحوار والتفاوض، بما في ذلك الاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام، التي سبق أن عرضت على الطرفين، يمثلان أفضل وسيلة معقولة مجدية لتحقيق التقدم في عملية السلام. وإن إثيوبيا مستعدة لتحمل أكثر من نصيبها لتحويل ذلك إلى حقيقة واقعة، لكنها تركت وحدها إلى حد كبير في حالة يضرب بها المثل وهي محاولة التصفيق بيد واحدة. ويحدونا الأمل أن يسود العقل في إريتريا عاجلا لا آجلا.

لقد وصلت عملية السلام في الصومال إلى نقطة حرجة جدا، حيث اقترب الصوماليون أكثر من أي وقت مضى في السنوات الـ ١٣ الماضية من تنصيب حكومة وطنية. وإثيوبيا، بصفتها عضوا في لجنة التيسير التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ستواصل المساهمة في تحقيق الصلح الوطني والعمل على مساعدة الدولة الصومالية على النهوض والخروج من تحت الأنقاض. وهذا واجب على إثيوبيا فضلا عن كونه يتمشى مع المصلحة الحيوية لإثيوبيا في السلام والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية.

ولتلك الأسباب أيضا ظلت إثيوبيا تتطلع إلى وضع اللمسات الأخيرة على عملية السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي تباطأت الآن بسبب المأساة في دارفور – وهي مأساة لم تكن متوقعة. وإثيوبيا حريصة على أن ترى أزمة دارفور وقد حُسمت والمأساة الإنسانية قد عُولجت بأقصى سرعة ممكنة. ويتسم إرساء أسس السلام والاستقرار في السودان بأهمية حاسمة جدا لمنطقتنا دون الإقليمية، ولهذا السبب ستواصل إثيوبيا بذل كل ما في وسعها، بما في ذلك من خلال عضويتها في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لمساعدة البلد الشقيق على التغلب على التحدي الذي يواجهه.

إن مساهمة إثيوبيا في السلام وبناء السلام لا تقتصر على ما دأبنا على عمله في منطقتنا دون الإقليمية. فما فتئنا منذ البداية نشترك بمثابرة في جهود منع الصراعات وإدارتها وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك على أعلى مستوى ممكن. وعلاوة على ذلك، ظلت الكتيبة الإثيوبية، في البداية كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي وفيما بعد كجزء من عملية الأمم المتحدة في بوروندي، تقدم مساهمة متواضعة في نجاح عملية السلام هناك.

ومساهمتنا المتواضعة الأخرى تتمثل في المشاركة في الجهود المبذولة لاستعادة السلام في ليبريا كجزء من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

طبعا، نحن أيضا نتلقى الدعم من بلدان كثيرة جدا من خلال بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي اضطلعت بدور حاسم في الحفاظ على استقرار الأوضاع بين إثيوبيا وإريتريا. وإننا نشعر بالامتنان حقا للبعثة ولأفرادها على جميع المستويات وللبلدان المساهمة بقوات فيها.

إننا نتفق جميعا على أن الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره جريمة ضد الإنسانية. وكما قال أميننا العام وأصاب القول في خطابه أمام هذه الجمعية في جلستها الثالثة: ''لا توجد قضية ولا مظلمة، مهما كانت مشروعة بحد ذاتها، يمكن أن تبرر تلك الأعمال بأي صورة''. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يحارب تلك البلية بحزم أعظم وبيد واحدة.

أود أن أختتم بتأكيد التزام إثيوبيا من جديد تجاه الأمم المتحدة وتجاه المبادئ والمقاصد التي تأسست لرفع لوائها. ويحدونا وطيد الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة تحسين مصداقيتها أمام جميع أعضائها. ولهذا أصبح إصلاح المنظمة أمرا حاسما وحتميا، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، ليتسنى للمناطق، بما في ذلك أفريقيا، أن تتمتع بالتمثيل العادل الذي تصبو إليه. ولا شك في أن إشاعة الديمقراطية وتعزيزها سيجعلان الأمم المتحدة أكثر شفافية وبالتالي أكثر مصداقية. وإن مستقبل المنظمة مرهون بذلك. وريثما يتم ذلك، ستستمر إثيوبيا في تفانيها للأمم المتحدة والقيم التي تمثل رمزا لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة عائشة بنت داود، وزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية النيجر.

السيدة عائشة بنت داود (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشارك الذين سبقوني في الكلام في تقديم التهانئ الحارة بالنيابة عن بلدي ووفدي وبالأصالة عن نفسي بمناسبة انتخابكم الرائع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

لقد سبق أن أعرب رئيس الاتحاد الأفريقي، فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو هنا قبل بضعة أيام عن امتنان قارتنا للمجتمع الدولي الذي باختياركم جعل واحداً من أبرز أبناء أفريقيا رئيساً للجمعية العامة. ونحن بطبيعة الحال نؤيد ذلك التعبير عن الامتنان. ونتمنى لكم كل النجاح في تنفيذ مهمتكم النبيلة، وأنتم تعلمون أنكم تحصلون دائما على تأييد النيجر. وفيما يتعلق بسلفكم معالي السيد جوليان هنت، أود أن أعرب له عن تهانينا على المهارة والحماس والسلطة التي أدار بها عمل الدورة الثامنة والخمسين للجمعية في سياق دولي صعب.

اليوم، يجد المجتمع الدولي نفسه أمام مفترق طرق. فالسلم والأمن الدوليان اللذان واجها محنا مؤلمة نتيجة للصراعات المسلحة المتكررة، ويتعرضان لمخاطر أو هجمات دموية من جراء الأعمال الإرهابية، التي تزيد من قتامة الجو العالمي الملبد بالشكوك وعدم الأمن. وفي بيانكم الاستهلالي، سيدي الرئيس، ذكرتم واحداً من أكثر تلك الصراعات بقاء ودموية أي الصراع في الشرق الأوسط، وهو صراع قد كلف البشرية الكثير من حيث الأرواح البشرية والموارد المالية والأمل المفقود. وتذكرنا الإحصائيات الرهيبة في تلك المنطقة – كما لو ما زال ذلك ضروريا – بالحاجة الملحة إلى أن يجتمع الطرفان على مائدة المفاوضات على أساس خريطة الطريق، التي أيدها مجلس الأمن ذاته من خلال قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣).

واليوم، بالإضافة إلى المشكلة الفلسطينية وفي ضوء العراق، فإن الحالة في الشرق الأوسط جوهرية بالنسبة إلى الأمن والسلام في العالم على نحو لم يسبق له مثيل. ففيما يتعلق بالعراق، البلد الذي تتشاطر معه النيجر نفس الدين، ألا وهو الإسلام، أساس عضويتنا المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي – لا يمكننا ألا نعبر عن أسفنا لفقدان الكثير من الحياة البشرية ولذلك العنف الأعمى، وهو ما يحدث يوميا للشعب العراقي. ونأمل أملا وطيدا أن نتمكن بفعل تعاون أكبر يتصف بالنشاط من المجتمع الدولي

أن ننشئ وبسرعة مؤسسات حرة وديمقراطية في العراق ونضع نهاية للفوضى التي يبدو أنها قد ترسخت هناك، ونجلب إلى البلد السلام والاستقرار الضروريين لتنميته الاجتماعية والاقتصادية.

إن النيجر، بوصفها عضوا في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير، تعتقد أن الحوار المستدام بين الهند وباكستان سيجعل من الممكن وضع أسس للحل السلمي لذلك الصراع عن طريق تمكين شعب كشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، فإن النيجر تؤكد مجدداً تأييدها لجهود الأمم المتحدة بغية التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع. والأعمال الجديرة بالإشادة التي يقوم بها الأمين العام ينبغي مواصلتها وتأييدها حتى نصل إلى نهاية ناجحة، بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قراري مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) و ١٥٤١ (٢٠٠٤).

في النيجر، وبنهاية عملية طويلة وفي بعض الأحيان مؤلمة، وضعنا نظاماً سياسياً يمكن فيه العديد من الأطراف ووسائط الإعلام الخاصة ومنظمات المجتمع المدني أن تزدهر كلها، تحت المظلة الحمائية لدستور يضمن الفصل بين السلطات واستقلال القضاء. وقد دعا فخامة السيد تانجا مادو، رئيس الجمهورية منذ الانتخابات الديمقراطية التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ شعب النيجر في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى التصويت في انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة ستُجرى ابتداء من ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وستكون هذه هي أول مرة منذ عام ١٩٩١ – حين إنشاء النظام المتعدد الأحزاب في النيجر – تتم فيها ولاية ديمقراطية بالكامل. وستكون ناجحة لأن السلام الاجتماعي قد عاد إلى بلدنا واستعيدت سلطة الدولة وأعيد وضع الاقتصاد على المسار السليم، وشعب النيجر بات لديه أمل جديد. وفي ٢٤ تموز/يوليه، استكمل بناء الهياكل الديمقراطية من خلال الانتخابات البلدية والمحلية، وقد نالت هذه الانتخابات رضاء الجميع.

إن السلطة المستعادة للدولة مكّنت بفضل التدخل الشخصي للرئيس تانجا مادو، من التغلب السريع على مقاومة الفلول التي كانت مستمرة في معارضة برنامج التلقيح الموسع ضد شلل الأطفال. وهنا يجب أن أشكر بإخلاص المجتمع الدولي – وخاصة منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومراكز القضاء على الأمراض في الولايات المتحدة، ومنظمة روتاري الدولية – على مساعدته الفعالة في جهودنا في ذلك الكفاح.

وعلى الصعيد الخارجي، فإن شركاءنا العامين والخاصين الذين تركوا النيجر قبل عام ١٩٩٩ قد عادوا إليها منذ ذلك الحين. ورئاسة النيجر للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وفي العام الماضي لتجمع الساحل والصحراء قد أبرزت بمزيد من الوضوح عملنا الخارجي الذي يرمي إلى تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وقد تبلور ذاك العمل على نحو خاص في إرسال كتيبة من النيجر إلى كوت ديفوار، ومراقبين عسكريين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكونات شرطة مدنية إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتيمور – ليشتي. وأقنعنا كل ذلك بأن دعم المجتمع الدولي أساسي اليوم أكثر من أي وقت مضى لمساعدة أفريقيا على تعزيز قدرات مؤسساتها دون الإقليمية وقدرات المنظمة القارية، الاتحاد الأفريقي.

وفي ظل زعامة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، فإن الاتحاد الإفريقي يعمل بدون كلل لمنع الصراعات في البلدان الأفريقية التي يسود فيها السلام، ولتعزيز السلام والأمن في

بلدان من قبيل غينيا – بيساو أو سيراليون أو ليبريا، حيث خرج السكان لتوهم من حالة عدم الاستقرار السياسي أو الصراعات الدموية المسلحة، وأخيراً، للقضاء على بؤر التوتر التي لا تزال موجودة في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والسودان.

وتعلمنا تجربتنا حيال منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا أن القاعدة الذهبية في ذلك الصدد أن تكون لنا ثقة بالمؤسسات دون الإقليمية وبالاتحاد الأفريقي، ودعمهما بوسائل سوقية ومالية ثابتة. وفي ذلك الصدد، ترحب النيجر بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن القاضي بتأييد قرار الاتحاد الأفريقي بتعزيز وتوسيع بعثة المراقبة في دارفور، وتشجيع الدول الأعضاء على توفير جميع المعدات والموارد السوقية والمالية والمادية المطلوبة لتوسيع البعثة بسرعة. ونحن نأمل أملا وطيدا أن تستجيب أطراف الصراع المتعددة إيجابيا للنداءات الصادرة من أفريقيا ومن أماكن أخرى لوضع نهاية سريعة لتلك المأساة، ولإبرام اتفاق سلام شامل، ينعم السودان على أساسه بالسلام.

وفي إطار المبادرات الجديدة لتنمية أفريقيا، اتفق رؤساء دول الاتحاد الأفريقي أثناء مؤتمر القمة الخاص الذي عقد مؤخراً في أوغادوغو، على جعل العمالة في مركز السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومثلما أوضح بحق فخامة بليز كومبوري، رئيس بوركينا فاسو ومستضيف مؤتمر القمة، فإن أفريقيا في حاجة إلى أن تحصل على تأييد فعال من المجتمع الدولي لتنفيذ قرارات أوغادوغو.

ومن إعلان الألفية إلى المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي تبعته، اتخذت عدة قرارات دولية لمكافحة الفقر وهو أولوية عالمية وتحد كبير للبشرية. فكيف يمكن بعد ذلك وجود مئات الملايين من الناس يواصلون العيش في فقر مدقع ويأس كامل؟ وكيف يمكن في عصر التقدم التقني والعلمي أن يواصل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأوبئة أخرى إشاعة التدمير في جميع أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا؟ وكيف يمكن في وقت العولمة أن يكون هناك العديد من أجزاء العالم وخاصة في أقل البلدان نمواً لا تزال مستبعدة تماماً عن التجارة الدولية؟ وكيف يمكن على الرغم من الالتزامات التي قطعت من خلال الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أن يتواصل التدهور الشديد للبيئة العالمية مما يعرض للخطر مستقبل الأجيال القادمة؟

وفي ضوء تلك الحالة، ونظراً للموارد المالية الضئيلة للتصدي للمشاكل الخطيرة التي تهدد البشرية، يجب أن نتساءل عن وجود إرادة سياسية حقيقية لدى البلدان الغنية لمساعدة أفقر البلدان للتغلب على الفقر المدقع. ويعاني الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصندوق التضامن العالمي للقضاء على الفقر – اللذان نرحب بإنشائهما – من افتقار قاس للموارد.

وعلاوة على ذلك، نؤمن بأن طرائق منح تلك الموارد للبلدان المؤهلة ينبغي أن تكون على شاكلة الطرائق المستخدمة للأموال التي يتم الحصول عليها في سياق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بغية ضمان إدارة شفافة ومسؤولة على حد سواء.

ويتعين علينا أن نواجه الواقع. ونظرا للركود الاقتصادي والفقر وانعدام الآفاق، التي تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الاجتماعي وللديمقراطيات الناشئة في البلدان النامية، فإن التعاون الدولي أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – طالما وافقت البلدان المتقدمة النمو والنامية على تحمل المسؤوليات الخاصة بكل منها. وفي هذا الصدد، فإن الالتزامات التي قطعت في الدوحة بتعزيز التجارة العادلة، وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية وخطة جوهانسبرغ

للتنفيذ بشأن التنمية المستدامة تبقى المعالم الرئيسية لتنفيذ الأهداف.

بيد أن النتائج الضئيلة التي أحرزت في تنفيذ الاستنتاجات الناجمة عن المنتديات الرئيسية تحض المجتمع الدولي بأسره على إعادة فحص ضميره. وينبغي أن يوفر الحوار الرفيع المستوى المقبل بشأن تمويل التنمية فرصة لكي توضع المسألة الهامة لحشد الموارد للتنمية في صميم المناقشة مرة أخرى. وفي هذا الصدد، فإن فرض الضرائب حسبما يتم الاتفاق عليه – كما أشير إلى ذلك في مؤتمر القمة الأخير بشأن الفقر – على جميع المعاملات المالية الدولية يوفر تمويلا كبيرا ضروريا جدا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الفقر المتوطن، الذي يؤثر تأثيرا خاصا على القارة الأفريقية، ليس مسألة مصير. فمن الممكن خفض مستوى الفقر طالما أن المجتمع الدولي مصمم على التصدي له. كما أنه يمكن خفض مستوى الفقر إذا نفذت البلدان الصناعية دون تأخير البرنامج المعزز لتخفيف حدة الدين على البلدان المثقلة بالديون ووافقت على إلغاء جميع الديون العامة الثنائية. ومن الممكن خفض مستوى الفقر إذا وافقت الدول الصناعية على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المستوى الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن خفض مستوى الفقر إذا عقدت البلدان الصناعية العزم على فتح أسواقها للسلع من البلدان النامية، وإذا تم شراء المواد الخام من تلك البلدان بأسعارها الحقيقية. وفي الإمكان خفض مستوى الفقر إذا أزالت البلدان الصناعية إعاناتها الزراعية للقطن ودعمت البلدان المعنية في سياستها لتزويد المناطق الريفية ببنية تحتية زراعية مناسبة وزودتها، خاصة، بمرافق ريفية صغيرة.

وأخيرا، يمكن خفض مستوى الفقر إذا أديرت العولمة بشكل أفضل وإذا أدى الاعتماد المتبادل إلى إنشاء هيكل مالي وتجاري دولي يكون ديمقراطيا وقادرا على الوفاء باحتياجات جميع الأطراف.

ولم يمض وقت طويل على إعلان المجتمع الدولي، بقيادة مجموعة الدول الثماني، رسميا التزامه بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. واليوم لا بد أن نقر بأن الحماس الكبير لم يسفر بعد عن اتخاذ إجراءات ملموسة على نطاق من شأنه أن يحقق التطلعات الشرعية للقارة الأفريقية. وبالرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق الأهداف الواردة في تلك الشراكة الواسعة والطموحة.

ويسرني أن أقول إن النيجر سعيدة جدا بالعمل مع مكتب ممثل الأمين العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلا عن مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

وفي الختام، فإن الأمر المهم هو أن تنفذ اتفاقية مكافحة التصحر بشكل فعال، وهي اتفاقية تعتبر أفضل دليل على الصلة بين التدهور البيئي والفقر.

وإذ أتكلم عن التدهور البيئي، كيف يمكن أن نتغاضى عن حالات التخريب الإيكولوجي التي يسببها الغزو الحالي للجراد في جزء من أفريقيا؟ ونظرا لان المجتمع الدولي لم يتصرف في الوقت المناسب، بعدما تم تحذيره من هذا الخطر قبل وقت طويل – فلا بد له أن يحشد، في أقرب وقت ممكن، إمكانيات مالية ومادية وافية لوقف انتشار الوباء بغية وقف شبح المجاعة الذي يخيم على سكان شمال أفريقيا ومنطقة الساحل وغرب أفريقيا بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سويف محمد الأمين، وزير خارجية اتحاد جزر القمر.

السيد الأمين (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية، أن أهنئكم بالنيابة عن وفد جزر القمر وبالأصالة عن نفسي، تهنئة حارة على انتخابكم لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. إن مهمتكم ليست سهلة بأي حال، ولكنها شرف لكم شخصيا ولبلدكم وللقارة الأفريقية بأسرها. ولا يمكن لأي منظمة أخرى أن تعتز بتلك المهمة العالمية. وبالتالي أود أن أؤكد لكم على الاستعداد الكامل لوفدي للعمل معكم لإنجاح تلك المهمة السامية في خدمة السلام والأمن في العالم.

ويرحب وفدي بالطريقة التي قاد بها سلفكم أعمال الدورة الثامنة والخمسين. وبالنيابة عن جزر القمر، أشيد بالالتزام الدؤوب والتوافر الكامل للأمين العام في كفاحه لتعزيز المثل العليا للسلام والعدالة الاجتماعية والتنمية والحرية في جميع أرجاء العالم.

إن العالم – عالم السلام والرؤية،

وعالم الأفكار والوحدة، تجلى الآن للعيان،

إنه عالم فيه أراض مقسمة،

وفيه بحار تتقاسم الرمال؛

عالم التسامح والمعرفة،

عالم الوفرة، والفيض؛

عالم السلام، عالم يأخذك بسحره،

لا، أيها العالم؛ لا يمكن تعريضك للأذى.

لقد توفرت وحدة الدول،

ولكن الأفئدة تميل إلى الانقسام.

لأننا التقينا بعضنا بعضا،

ولكن شعوبنا تعيش في خوف.

يا أطفال العالم،

ويا بلدان العالم،

أين العالم؟

ما هذا العالم؟

الحدود هنا لا وجود لها؛

والصلوات تختفي في الضباب.

والإرهاب هو قدرهم اليومي؛

والخوف هو كل ما لديهم.

والقتلة يسودون بدلا من الخبز.

عالم الألفية، عالم عادل جدا،

إلا أنه عالم لأصحاب البلايين؛

عالم للخطب من كل الأنواع

في المنتديات، وأمام المحاكم.

عالم يرفض حلولنا

وينكر قراراتنا.

أي عالم. وأي سلام.

ولئن كان العالم يشق طريقه ببطء في هذه الألفية الثالثة، فإننا مضطرون إلى ملاحظة أن مشاعر كل شعب من شعوبنا تتذبذب بين الأمل والقلق. وفي الواقع، بينما تصبح العلاقة بين السلام والتنمية مبررة بشكل متزايد وتجعلهما كلا لا يتجزأ فإن المسار الذي تسلكه الأحداث العالمية يميل إلى التشكيك في هذا. وحقيقة الأمر أنه لا يمكن أن يتحقق السلام ولا الأمن في العالم طالما بقي مئات الملايين من الأشخاص أسرى للتشرد والفقر وطالما ظلوا يفتقرون إلى

الحد الأدنى الضروري لحياة يومية كريمة. كما لا يمكن أن يوجد سلام وأمن في العالم طالما أننا، لم نبذل كلنا معا الجهود المطلوبة لإنقاذ الحياة البشرية لمئات الملايين الذين تهددهم ويلات الإيدز وغيره من الأوبئة.

وعلاوة على ذلك، ما هو نوع السلام الذي يمكن إيجاده في عالم يجعل انتشار الأسلحة وانتشار بؤر التوتر نمطا لوجوده بالذات ووسيلة لتطوره؟

هذه هي المشاكل المعروضة علينا في هذا المنتدى الذي يحظى بالمهمة ذات الأولوية القصوى للنظر في الإدارة السليمة للشؤون الدولية، ورفاه الجنس البشري وازدهاره، وفي السيطرة على البيئة العالمية بالأعمال التي نضطلع بها والتي لا بد أن تخدم قضية ورفاه جميع الشعوب، وجميع الدول وجميع مواطني العالم.

ولهذا السبب، فإنه حري بالأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تضطلع بدورها بالكامل كما حدده الميثاق. إنه دور طليعي، ودور وساطة بالدرجة الأولى، وهو دور محفز وباعث على تعزيز الإنجازات الهائلة التي يحققها لنا العلم يوماً بعد يوم.

ولذلك، فإن بلادي تقول ''لا'' للفقر، ''لا'' للإيدز ولغيره من الأوبئة، ''لا'' للإرهاب، و''نعم'' لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية مكافحة آفات الفقر والأمراض المتفشية والإرهاب، لا بد أن نبدي عزيمة قوية ثابتة للعمل من أجل التنمية.

إن مؤتمر قمة الألفية، الذي شارك فيه كل زعماء العالم البارزين، قد وعى تلك الحقيقة تماما. وحدد إعلان الألفية الخطوات والمسار الذي يتعين علينا أن نتخذه لتوجيه التنمية في العالم بشكل فعال، وتصحيح ما يكتشف من أوجه الخلل المكتشفة تدريجياً. وقد حدد الإعلان عام ٢٠١٥ موعداً لاستعراض خطة العمل التي يتعين على كل بلد أن ينفذها بعزم جماعي لكي نضع العالم مرة أخرى على المسار الصحيح.

واتحاد جزر القمر يدعم الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ تعمل حكومة بلادي من أجل تقدم عملية المصالحة الوطنية، شأنها شأن سائر أعضاء مجتمع الأمم، فقد بذلت الجهد اللازم لوضع استراتيجية للحد من الفقر. واليوم، تشتمل تلك الوثيقة التي أسهمت فيها كل القوى الفاعلة في بلادي، على قائمة بأولويات التنمية في بلادنا.

ولكي تعمل جزر القمر وفق الأولويات الإنمائية تلك، فإنها تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي، لأن بلادي لم تنتبه إلا في نيسان/أبريل الماضي من إقامة مؤسساتها، لتضع حداً بذلك للأزمة الانفصالية والمؤسسية التي عصفت بأسس دولتنا طوال سنوات سبع.

ويحدونا الأمل، بصفة خاصة، أن يدعم المجتمع الدولي برمته نداء الاتحاد الأفريقي الذي وجهه خلال مؤتمر القمة الأخير في أديس أبابا، لعقد مائدة مستديرة للمانحين الدوليين لمساعدة جزر القمر كيما تتعافى وتعود تدريجياً للانضمام إلى الأمم الأخرى للعمل على الصعد دون الإقليمية والقارية والعالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تأتي الآن في مقدمة أولياتها.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية يتطلب التزاماً وطنياً قوياً من جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. وهذا يصب في صالح تمثيل معزز للقارات والشعوب في الأمم المتحدة.

ولذا، ينبغي لنا أن ننظر في توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن لتشمل، مثلاً، جمهورية الهند واليابان وجمهورية ألمانيا الفيدرالية وجمهورية البرازيل الاتحادية. كما أن القارة الأفريقية والعالم العربي يستحقان تمثيلاً مناسباً في مجلس الأمن. ذلك هو السبيل لتحقيق الإنصاف، والإنصاف

مطلوب بشدة لكي ينعم العالم بمزيد من العدل والسلام. وهذا هو ما يتعين عمله اليوم لإيجاد التوازن الضروري لضبط النظام الدولي والبيئة العالمية، اللذين لم ينحدرا من قبل إلى هذا المستوى من عدم الاستقرار وعدم اليقين.

وفي سعينا الدائم إلى السلام والعدل الاجتماعي والرفاه، فإن مصير الدول الجزرية الصغيرة التي تواجه العديد من المخاطر التي تهدد بقاءها، يجب ألا يظل محفوفاً بالمخاطر. ولا بد لنا أن ندرك تماماً أن دولاً عديدة سيكون مصيرها الفناء بسبب أخطار مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر والأعاصير وثورات البراكين. وعليه، يجب أن ننظر في القيام بعمل محدد إزاء كل دولة من تلك الدول. ونهيب بالمجتمع الدولي تعبئة جهود كبيرة لضمان نجاح الاجتماع القادم للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في جزيرة موريشيوس في أوائل عام ٢٠٠٥.

ولا يفوتني أن أؤكد أمام الجمعية أن بلادي، اتحاد جزر القمر، في إطار حرصها على المحافظة على وحدتها وسلامتها الإقليمية، فإنها تعتبر مسألة جزيرة مايوت القمرية إحدى أهم أولوياتها وأشدها إلحاحا. وحكومة بلادي مقتنعة بأن التعجيل بتسوية هذا النزاع من شأنه أن يعزز التنمية في البلد برمته، كما سيمكنه من أن يأخذ مكانه إلى جانب البلدان المحبة للسلام والحرية، وأن ينهض بالمُثل العالمية ويعزز الديمقراطية في العالم.

وعليه، فإن اتحاد جزر القمر يناشد الجمهورية الفرنسية الدخول في حوار سياسي بناء بشأن تلك المسألة، امتثالا لقرار الجمعية العامة ٣٣٨٥ (د-٣٠)، الذي انضمت بموجبه جزر القمر إلى عضوية الأمم المتحدة بوصفها أرخبيل جزر القمر، الذي يتكون من أربع جزر: مايوت وأنجوان وموهيلي والقمر الكبرى.

وفي هذا الإطار، تولي بلادي أهمية كبرى لمبدأ صين واحدة مستقلة غير مقسمة، وتدعو إلى إعادة جزيرة تايوان إلى وطنها الشرعي.

وبلادي تقدر الحوار البناء للغاية الذي يجري في الوقت الحالي بين حكومة جمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية حول مسألة كشمير.

واتحاد جزر القمر يحدوه خالص الأمل في أن يبدأ عما قريب حوار بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي يضع حدا للعنف ويؤدي إلى التعايش السلمي بين هذين الشعبين الجارين.

وتأمل بلادي أيضا أن ترى حلا عادلا ومنصفا لقضية الصحراء الغربية وتؤيد بشدة كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وحكومة المملكة المغربية تحقيقا لهذا الغرض.

كما أن اتحاد جزر القمر يدين بشدة عمليات أخذ الرهائن في العراق ويأمل أن يرى عودة سريعة للسلام والاستقرار في العراق، بما يسهم في تعزيز أمن المنطقة ككل.

ويتابع اتحاد جزر القمر التطورات في دارفور عن كثب. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان والمجتمع الدولي كافة من أجل التوصل إلى تسوية سريعة وعادلة ومنصفة لتلك المسألة.

أخيرا، أتمنى لأعمال دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين كل نجاح، وأضم صوتي إلى أصوات كل الشخصيات البارزة التي سبقتني إلى هذا المنبر للإعراب عن خالص أمل بلادي في أن ينعم العالم بمزيد من السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فاروق قدومي، رئيس الوفد المراقب عن فلسطين.

السيد قدومي (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، السيد جان بينغ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والخمسين. ونحن واثقون بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بكفاءة كبيرة. وأود أن أشيد بسلفكم، السيد جوليان روبرت هنت، الذي ترأس باقتدار الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

وأود الآن أن أعرب عن تقديري البالغ لجهود الأمين العام المبذولة لتحقيق الانسجام في العلاقات الدولية وضمان الاحترام لمبادئ الميثاق والقانون الدولي من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويمثل بيانه الذي أدلى به أمام هذه الجمعية معلما بارزا في السعي إلى تحقيق سيادة القانون واحترام دور الأمم المتحدة في الصراعات الدولية.

سوف أركز في بياني على الوضع المضطرب في الشرق الأوسط، وعلى جوهر الصراع في الشرق الأوسط بشكل أكثر تحديدا. إن منطقة غرب آسيا – أو الشرق الأوسط – في حالة من الاضطراب. لقد قام احتلال العراق على ذرائع مضللة، وهو ما زاد من تفاقم الوضع الخطير أصلا والناتج عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى. والغياب الكامل للقانون والنظام هو الآن النمط السائد للحياة في العراق المحتل. ويسبب هذا الاحتلال المستمر الخراب في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للحياة هناك. ونحث المؤسسات المختصة، أي الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، على اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لضمان استقلال العراق وسيادته في أقرب وقت ممكن.

إن إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط. فلديها تقريبا رابع أقوى جيش في العالم، وتصنع أسلحة بالغة التطور وتتاجر فيها بدون وازع أخلاقي أو ضوابط معنوية وبدون اكتراث لحقوق الإنسان. ومن ثم تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تفعل ما تشاء، وهي تتصرف كدولة مارقة وخبيرة في التكنولوجيا العسكرية المتطورة. ولقد أصبحت بالغة الإفادة للولايات المتحدة التي وضعت نفسها في موضع استراتيجي في مركز صناعة الأسلحة العالمية. وبالاعتماد على دعم الولايات المتحدة، تخرق إسرائيل القوانين الأخلاقية والدولية وتفلت من العقاب.

إن الاعتداءات اليومية على المدن والقرى الفلسطينية المسالمة – أي هدم البيوت والمنازل، وجرف واقتلاع أشجار الزيتون والليمون المعمرة والمثمرة، وعمليات القتل والاغتيال المستهدفة، وعمليات الإغلاق، وفرض حالات الحصار وحظر التجول، واستخدام قوة النيران البالغة الإفراط، ومما أسفر حتى الآن عن مقتل أكثر من ٣ ٢٠٠ شخص وجرح الآلاف – أمور معروفة للجميع. ونحن نرفض تماما ادعاء إسرائيل بأنها تقوم بذلك دفاعا عن النفس. إن الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، بما لديهم من وسائل هزيلة للقتال، هم الطرف الذي يمارس حق الدفاع عن النفس. هناك حوالي ٠٠٠ ٨ من الفلسطينيين المحتجزين بدون محاكمة وفي ظل ظروف وحشية، وعندما احتجوا على تلك الظروف، تبجح وزير إسرائيلي فقال، واقتبس عنه، ”ليضربوا عن الطعام حتى الموت“.

وبالإضافة إلى جميع الأساليب الأخرى التي تستخدمها إسرائيل لعرقلة السلام، فهي تحتجز رئيسنا المنتخب ديمقراطيا، ياسر عرفات، وأعلنت أنها لا تستطيع أن تجد شريكا تتفاوض معه على السلام. فمع من يتم التفاوض على التسوية والسلام، إن لم يكن مع الرئيس المنتخب ديمقراطيا؟ إن إسرائيل، وغيرها ممن يشاركونها هذه العقلية، لا بد وأنهم راغبون في استمرار الوضع الراهن أو في التعامل مع مجموعة من الأشخاص أو شخص مفروضين – وليسوا منتخبين ديمقراطيا.

إن قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) أيد بالإجماع خارطة الطريق القائمة على الأداء. ولقد قبلنا خارطة الطريق لأنها كانت، في رأينا، تنذر بالخير. وتوخت خارطة الطريق حلا للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائما على دولتين، وقالت إن حل الصراع

”لن يتم تحقيقه إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحزم ضد الإرهاب وراغبة في بناء ديمقراطية فاعلة تستند إلى التسامح والحرية وقادرة على ذلك، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضروري لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية“.

والفلسطينيون، من خلال ممثلتهم، منظمة التحرير الفلسطينية، قبلوا خارطة الطريق ويعتقدون أنها تتيح فرصة أخرى لإنهاء الصراع. ونأمل أن تضطلع المجموعة الرباعية اضطلاعا جديا بالمهمة النبيلة المتمثلة في تنفيذ أهداف خارطة الطريق.

لقد جاءت أعمال إرهاب الدولة ردا من إسرائيل على خارطة الطريق القائمة على الأداء. وحتى نكون أكثر تحديدا، أُلقيت قنبلة زنتها ٢ ٠٠٠ رطل بعد أن التزم الفلسطينيون التزاما صارما بوقف غير رسمي لإطلاق النار. وما زالت إسرائيل تتمسك بالتحفظات الـ ١٤ التي أبدتها بشأن خارطة الطريق. والأفكار والنوايا الغامضة التي كشف عنها تبادل الرسائل بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء شارون بشأن مسألة الالتزام بخارطة الطريق غير مشجعة على الإطلاق وتبقي بخارطة الطريق وقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) طي النسيان إن لم يكن الإهمال والرفض بالكامل.

ففي رسالة التطمين الموجهة من الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء شارون، المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يعيد له التأكيد على أن

”الولايات المتحدة تؤيد إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومتصلة الأطراف، وذات سيادة، ومستقلة، وذلك حتى يستطيع الشعب الفلسطيني بناء مستقبله وفقا للمسار الذي حددته خارطة الطريق“.

ولكن عندما يتناول الرئيس بوش الحقيقة على أرض الواقع، فإنه يؤكد له أنه ”من غير الواقعي التوقع بأن نتيجة مفاوضات المركز النهائي ستكون عودة كاملة وتامة إلى حدود الهدنة لعام ١٩٤٩“.

وهو يقر بأنه كجزء من التسوية السلمية النهائية يجب أن تكون لدى إسرائيل حدود آمنة ومعترف بها، يجب أن تُحدد في مفاوضات بين الطرفين ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولكن السيد بوش والسيد شارون لا يحددان طوبوغرافيا حدود إسرائيل الآمنة والمعترف بها.

وفي رسالة التطمين المذكورة أعلاه، يؤكد الرئيس بوش أن الولايات المتحدة تلتزم التزاما قويا بأمن إسرائيل ورفاهتها بوصفها دولة يهودية. وهو لا يكترث بأمن ما تسمى بدولة فلسطين المؤقتة. ويبدو أنه غافل عن حقيقة أن ٢٠ في المائة من مواطني إسرائيل ليسوا من اليهود، وأن إسرائيل لم تحدد حتى الآن من هو اليهودي. وسيفضي هذا المفهوم حتما إلى إقامة مجتمع عنصري داخل الكيان السياسي الإسرائيلي.

ولضمان نجاح خارطة الطريق وتحقيق هدفها، وهو التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥، تتطلب الخطة أيضا بأن تقوم

إسرائيل ”بتجميد جميع النشاطات الاستيطانية“ و ”الانسحاب من المناطق الفلسطينية التي احتلتها منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠“.

وتعليقا على الاجتماع الذي عقد بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء شارون، قال السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤:

”إن الاتحاد الأوروبي ما زال يلتزم التزاما راسخا بتسوية تفاوضية تؤدي إلى قيام دولتين قابلتين للحياة، وسياديتين ومستقلتين ... بوصف ذلك السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم ولإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وذلك في إطار تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

”وقد أوضح رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي مؤخرا أنهم لن يعترفوا بأي تغيير في حدود ما قبل عام ١٩٦٧ باستثناء ما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف. وأية تسوية دائمة يجب أيضا أن تتضمن حلا متفقا عليه، ويكون عادلا، ومنصفا، وعمليا لمسألة اللاجئين“.

ومن أجل إحداث المزيد من الانحراف عن الطريق المباشر إلى الغاية المستهدفة، أعلن شارون أنه مصمم تماما على تنفيذ فك الارتباط في غزة على الرغم من المشاكل السياسية التي واجهها في داخل حزبه، الليكود. وبالفعل، يعتقد الحزب أن فك الارتباط يتناقض مع الهدف الصهيوني المتمثل في الضم البطيء للأراضي الفلسطينية. وتسبب خطة شارون وضعا يتعين فيه على إسرائيل أن تتخلى عن المستوطنات ولكنها تستمر في التحكم بكل ما يدخل في غزة أو يخرج منها. وستقوم بإغلاق غزة بشكل محكم وبقطع الممر الوحيد الذي يمكِّن الفلسطينيين في غزة من الانتقال إلى مصر المجاورة ومنها.

إن كل ذلك يسبب قلقا للمجتمع الدولي مثلما جرى التعبير عنه في سلسلة الجلسات التي عقدتها الجمعية العامة. ولم تأبه إسرائيل بقرار الجمعية العامة دإط -١٠/١٤)، الذي طلبت فيه، بحكم الضرورة، فتوى محكمة العدل الدولية بشأن السؤال الآتي:

”ما هي الآثار القانونية الناتجة عن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؟“

وبأغلبية ساحقة بلغت ١٥٠ صوتا، أقرت الجمعية العامة الفتوى المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وكان ممثلو حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من بين البلدان الستة التي صوتت ضد القرار.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا العميق لفتوى القضاة المستنيرة. وأود أن أقتبس من الفتوى لأنها ذات صلة مباشرة بالجمعية العامة:

”جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد؛

”... ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر فيما يلزم من إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن

تشييد الجدار والنظام المرتبط به، مع المراعاة الواجبة لهذه الفتوى''.

ومن أجل استعادة الإيمان والثقة بالأمم المتحدة وميثاقها، أدعو إلى احترام فتوى المحكمة، وإلى اعتماد وتنفيذ قرارات ذات منحى عملي، بما في ذلك آليات تنفيذ ملموسة.

لقد أظهر الشعب الفلسطيني وقيادته حسن النية وقبلا بإخلاص أحكام خارطة الطريق وغيرها من المقترحات التي تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، لكي نتمكن جميعنا في الشرق الأوسط من العيش بسلام وأمن واستقرار. وما نحن بحاجة إليه هو أن يقوم الطرف الآخر، إسرائيل، بالالتزام بأن يستجيب، قولا وفعلا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.